المراقب
للدراسات والأبحاث الإجتماعية



الحكم الجبري

ومَرَابِطُ النِظَام الدُّوَلي

د. أكرم حجازي



الحكم الجبري
ومرابط النظام الدولي

د. أكرم حجازي

الحكم الجبري ومرابط النظام الدولي

ISBN: 978-625-6800-07-6

الكاتب: د. أكرم حجازي

باحث في العلوم السياسية والاجتماعية

مراقب لأحوال الأمة والدين والظواهر العالمية الكبرى

مؤسس مركز المراقب للدراسات والأبحاث الاجتماعية

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣ م.

الحكم الجبري

ومرابط النظام الدولي

مدخل

ليست «**الهيمنة**» إلا التعبير الوضعي المقابل للمفهوم الشرعي لـ«**الحُكْم الجَبْري**» أو «**الجَبْرِيَّة**». وفي الدلالة يتطابق المفهومان لغة وشرعا. فمن جهة؛ ينطوي المفهومان على معاني العمومية والشمولية، ومن جهة أخرى يتأسسان على «**العظمة والتجبُّر والترفُّع عن الانقياد**»، وتبعا لذلك سيمتلكان، وفقا للمعطيات اللغوية، من السمات المميزة التي تمكنهما من ممارسة: (١) القهر والإكراه (التسلط)، و(٢) إحكام السيطرة والسطوة (الإخضاع)، و(٣) الرقابة، و(٤) الحفظ، على كل من في الأرض، تحت تهديد «**القتّال في غير الحق**». هذه السمات؛ وهذا المحتوى يعني بالضرورة أن «**الحُكْم الجَبْري**» لم يكن اختياريا، ولا يمكن أن يكون كذلك، بقدر ما يتعلق الأمر بقوة قاهرة، تنتمي لملل الكفر أصلا وفصلا، تَوَفَر لها من الشروط، في مرحلة معينة من الزمن، ما مكنها من القدرة على ممارسة «**القهر**» و«**الإكراه**»، وفرض نماذجها على كل من في الأرض.

بعض من الفقرة أعلاه وردت في بحث: «**الحُكْم الجَبْري: مقدمات ونتائج١ – ٢٠١٤/٤/١٤**»، وبحث: «**العقل العقدي والعقل الجَبْري٢ – ٢٠١٤/٤/١٨**». أما في الجزء الأول، فقد تم التمييز بين امتلاك قوى «**الجَبْر**» أو «**الهيمنة**» لأدوات القوة، باعتبارها **[مقدمات الدخول في الحكم**

الجَبْري]، وهي: (١) المعرفة والعلم، و(٢) إقامة الدولة القومية، و(٣) إقامة النظام الدولي، وبين **[الوقوع في الحكم الجَبْري]**، الذي يتطلب (١) تفكيك الجغرافيا، و(٢) تحييد الدين، و(٣) تفكيك الهوية، و(٤) تعميم الشرائع الوضعية.

في الصفحات التالية سنعرض مبدئيا لـ (١) المراحل التي مر بها النظام الدولي، ووصل إليها في وقتنا الحاضر. لكن حين الغوص في تاريخية النشأة سنلاحظ أن (٢) تأسيس النظام الدولي لم يكن إلا نتيجة لمقدمات موضوعية دلت على أفول مرحلة، من ضمن ثلاثة مراحل سابقة، ذات سمات مركزية، والدخول في أخرى رابعة، ذات مدخلات ومخرجات تناقض كل ما سبق من مراحل. نعني بذلك مرحلة «**الهيمنة**» (= **الحكم الجَبْري**). كما سنلحظ في العمق (٣) تلك الآليات والأدوات التي مكنت «**الهيمنة**» من إحكام السيطرة والرقابة، والتوغل عميقا في الأمة، وشتى مناحي الحياة الإنسانية، وتفكيكها وقهرها وإذلالها، حتى بدا «**حديث القصعة**»[(١)] هو التوصيف

(١) نص الحديث: **[حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَشِّيُّ، وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورَ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى، وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ السَّلامِ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: « يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَتَدَاعَى عَلَيْكُمْ، كَمَا تَتَدَاعَى عَلَى الْقَصْعَةِ أَكَلَتُهَا »، قِيلَ: أَوَ مِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «لا، بَلْ أَنْتُمْ أَكْثَرُ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ»، زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ**

الأبلغ تعبيرا عن حال الأمة، التي تشهد اليوم تدافعا بين قوى الحق والباطل، في شتى أرجاء الأرض.

إذا انطلقنا من التجليات المؤسسية الأولى لما يسمى بـ «**النظام الدولي**» الراهن فسنتوقف قطعا عند الإعلان الرسمي عن تشكيل «**عصبة الأمم المتحدة**»، التي تأسست بجهود القوى العظمى، بما فيها جهود الرئيس الأمريكي، توماس وودرو ويلسون(٢)، في أعقاب مؤتمر فرساي للسلام سنة

اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: «حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الآخِرَةِ»]. مسند الشاميين للطبراني، رقم الحديث٥٨٩، وهو حديث مرفوع. وللحديث أوجه أخرى: **[عن ثوبان، رضي الله عنه، مولى رسول الله، ﷺ، قال: قال رسول الله، ﷺ: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم من كلّ أفق؛ كما تداعى الأكلة على قصعتها»** (وفي رواية: قصعتهم)، (وفي أخرى: على القصعة أكلتها)، **قال: قلنا يا رسول الله أمن قلة بنا** (وفي رواية: نحن) **يومئذ ؟ قال: « لا**، (وفي لفظ: بل) **أنتم يومئذٍ كثير»**، (وفي رواية: أكثر)، « **ولكن تكونون** (وفي رواية: ولكنكم) **غثاء كغثاء السيل؛ ينتزع المهابة من قلوب عدوكم»** (وفي رواية: ولينتزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم)، « **ويجعل** (وفي رواية: وليقذفن الله)، (وفي رواية أخرى: ولتعرفن) **في قلوبكم الوهن». قالوا: وما الوهن؟ قال: « حب الدنيا، وكراهية الموت»**. (وفي رواية: وكراهية الآخرة)**]** .

(**٢**) من المفارقات أن الولايات المتحدة رفضت الانضمام لها رغم الجهود الحاسمة التي بذلها الرئيس الأمريكي، وودرو ويلسون في التخطيط لإنشائها، والترويج لها، على حد تكريمه بجائزة نوبل للسلام في أشهر أكتوبر سنة ١٩١٩. وبررت الولايات المتحدة موقفها بكون: «**النظام التأسيسي للعصبة ليس إلا محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى. وفي المقابل وقعت ٤٤ دولة على ميثاقها من بينها ٣١ دولة شاركت في الحرب العالمية**

١٩١٩. وهي نشأة لم تكن، فيما يتعلق بالشأن الإسلامي في العالم، إلا نشأة استعمارية صارخة، بأغطية سياسية وأخلاقية، تتحدث عن تحديث وتمدين الشعوب المتخلفة ونقلها إلى ركاب «**التحضر**» و«**التمدن**» باعتبارها، وفق وثائق صكوك الانتداب البريطانية والفرنسية المتعلقة ببلاد الشام، «**أمانة مقدسة في عنق المدنية**». وبهذه النشأة التاريخية لم تكن «**العصبة**» إلا التجلي الأول لـ «**نظام النهب الدولي**» كنظام استعباد، ونهب منظم دشنته وقادته المنظومة الرأسمالية العالمية.

لكن؛ بالتزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ظهرت «**هيأة الأمم المتحدة**» ابتداء من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، كوريثة شرعية لـ «**عصبة النهب**»، حيث كانت الرأسمالية العالمية على موعد تاريخي آخر من الصراع البيني، وتقاسم النفوذ الدولي عبر ما يمكن تسميته بـ «**النظام الدولي الأيديولوجي**». وتبعا لذلك تم إدارة النظام، طوال أربعة عقود من الحرب الباردة وإلى حدود نهاية القرن العشرين، على أسس أيديولوجية بين فلسفتي «**الرأسمالية**» و«**الماركسية**». وهنا لا بد من الانتباه إلى أن الصراع في هذه المرحلة كان على النفوذ، بأدوات أيديولوجية، وليس على النظام الدولي الذي لا يختلف عليه قطبا الغرب والشرق. أما العشرية الأخيرة منه، والتي دُشنت

الأولى». ولمزيد من الاطلاع على التفاصيل والوثائق يمكن مراجعة موقع «**ويكيبيديا**»:
http://cutt.us/wbIu

بداياتها بتفكك الاتحاد السوفياتي رسميا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١، فلم تكن إلا نوعا من الفترة الانتقالية التي تميزت بهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي برمته، فيما عرف بمرحلة الأحادية القطبية.

فجأة؛ ودون سابق إنذار قطعت وسائل الإعلام والفضائيات بثها المعتاد لتنقل ما يكاد يكون أضخم حدث هز العالم، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. إنه يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي نفذ فيه تنظيم «**القاعدة**» سلسلة هجمات مدمرة، ومهينة، وغير مسبوقة، منذ نهاية الحرب الثانية، استهدفت رموز «**الهيمنة**» والقوة في الولايات المتحدة، أبرزها أبراج منهاتن في مدينة نيويورك. أما النتائج المتمخضة عن هذه الهجمات فلم تكن إلا بداية لمرحلة جديدة دشنت ما يمكن تسميته بـ «**النظام الدولي الأمني**». وفيه غدا «**الأمن**» هو المعيار الذي تقوم عليه العلاقات الدولية برمتها وتدور في فلكه، بموجب معادلة رقمية عبر عنها الرئيس الأمريكي، جورج بوش الابن، بعبارة شهيرة: «**إما معنا أو ضد**»!!!

وما أن مضت عشر سنوات أخرى فقط على ولادة «**النظام الدولي الأمني**»، وبصورة لا تقل مفاجأة عن أحداث ١١ سبتمبر، حتى انفجرت الثورات العربية ابتداء من تونس في ٢٠١٠/١٢/١٤ لتبدو النظم السياسية العربية كما لو أنها سلسلة أحجار دومينو أخذت تتهاوى الواحد تلو الآخر. بل أن أشد المفاجئات دهشة لم تكن فيما يراه البعض نكسة أو انهيار لما

أُسمي بـ «**الربيع العربي**» الذي انتقل من الاحتجاج السلمي إلى الاحتجاج المسلح، خاصة مع الثورتين الليبية والسورية، بل في الأزمات التي تعصف بالنظام الدولي الذي لم يعد يتحدث عنه أحد اليوم بصيغة الانتقال من حالة إلى حالة، كما لاحظنا في الفقرات الماضية، بقدر ما يجري الحديث صراحة عن انهياره(٣).

على كل حال؛ ففي مستوى الأهداف والغايات التي وجد من أجلها، أو سعى إلى تحقيقها، لم يختلف النظام الدولي بالأمس عنه اليوم. لكن في مستوى البنى المشكِّلة له أو في مستوى «**أمنه**» و«**استقراره**» و«**استمراريته**» فهو في وضع شديد الحرج إنْ لم يكن قد بات في مهب الريح بعد مضي مائة سنة على تشكيله. فحين يغدو «**الأمن**» و«**الاستقرار**» هو المشكلة الأولى للنظام الدولي الراهن فهذا يؤشر على أنه بات في أقصى حالات الاستنفار، مثلما هو بالضرورة المنطقية في أضعف حالاته على الإطلاق، مما يجعله، حُكْما، في وضع الدفاع إنْ لم يكن في صراع على البقاء!!! فما هي خلفيات النشأة؟ وعلى أية أسس أمكن بناء نظام دولي مهيمن؟ وبأية آليات أمكن حمايته من «**التفكك**» و«**الانهيار**»؟

(**٣**) هذا ما صرح به **فولفغانغ إيشنغر**، الدبلوماسي الألماني ومنظم مؤتمر ميونخ للأمن في ٢٠١٥/٢/٦. على موقع **الجزيرة نت**: **http://cutt.us/W0rFn**

لا شك أن انتصار الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ مثّل الانعطافة الأعظم في تاريخ أوروبا على وجه الخصوص، وتاريخ البشرية على العموم. فالانتصار عنى، في حينه، نهاية عصور التفكير «**الميتافيزيقي**» (مرحلة الاعتماد على القوى الخارقة أو ما قبل العقل في تفسير الظواهر والأحداث) و«**الفلسفي**» (اليوتوبيا = المثالية)، ليحل محلهما عصر « **الوضعية**» (العقل = العلم). وبموجب العلم أصبح بالإمكان (١) تعريف المادة و(٢) القدرة على تشكيلها و(٣) التحكم بها، كمقدمةً للخروج من العصر البايولوجي، والانطلاق نحو العصر الميكانيكي. وتبعا لذلك فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى الرأسمال والموارد والثروات، الكائنة على امتداد الأرض وبواطنها، والتي تحتاجها أوروبا كي تلج العصر الصناعي من أوسع الأبواب. وكان على أوروبا أن تجيب، قبل كل أمر وشيء، على سؤال جوهري في حينه هو: **كيف يمكن جلب هذه الاحتياجات (الرأسمال والموارد والثروات) من الخارج؟**

سؤال؛ يعني أن أوروبا لا بد وأن تخرج من حدودها عاجلا أم آجلا. ولكن كيف؟ وبأية مبررات ووسائل؟ فإذا كان لـ «**الخروج الأوروبي**» أن ينجح، فلا مفر من آلية تسمح بذلك دون أن تؤدي إلى حروب بينية في قارة ألحقت فيها الحروب الدينية جروحا غائرة، وسط تيارات جارفة من الكتابات والأفكار التي تتحدث عن الحاجة إلى «**القانون**» و«**الأمن**» و«**التعايش السلمي**» لوقف سفك الدماء الذي استمر قرونا طويلة.

كانت فكرة إقامة نظام دولي قد شقت طريقها مبكرا في أوروبا في أعقاب مؤتمر ويستفاليا سنة ١٦٦٨ بعد الثورة الإنجليزية لكن ذاك النظام فشل لأن غالبية أوروبا كاثوليكية. لكن الفكرة شقت طريقها ثانية وبشكل حاسم بعد انتصار الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، لتبدأ فكر إقامة نظام دولي تشق طريقها بصعوبة منذ مطالع القرن١٩ ولتشتد في أواخره. وكان يتواجد في العالم حتى آنذاك نحو ٢٤ دولة، مما يعني أن الوحدة السياسية المركزية للنظام الدولي العتيد لا بد وأن تكون «**الدولة القومية**» الحديثة. لكن نمط «**الدولة الممتدة**» لم يكن قد فارق أوروبا والعالم بما في ذلك العالم الإسلامي. ولأن الصراع يجري على الرأسمال والموارد، فمن الطبيعي أن تشهد أوروبا صراعات سياسية على النفوذ والامتيازات والمكاسب، وكذلك انقسامات اجتماعية تسمح بإشاعة نموذج «**الدولة القومية**» ذات الحدود السياسية الواضحة بديلا عن «**الدولة الممتدة**» التي لا بد وأن تتفكك في أوروبا أولا، ثم في العالم ثانيا.

هكذا انطلق الفكر القومي الأوروبي في أربعينات القرن١٩ ليفجر صراعات دامية لتفكيك الدول الممتدة في أوروبا أو للتوافق على صيغ سياسية ذات قيم لبرالية حديثة تسمح لمجموعة بشرية من عدة قوميات بالعيش بموجب ما يسمونه «**قيم العالم الحر**» كـ: «**الحرية**» و«**إرادة العيش المشترك**» و«**التسامح**» و«**التعددية**» و«**المساواة**» ... وهي المنظومة القيمية التي يتحدث عنها اليوم لبراليو العرب وعلمانيوهم، وكأنها قيم أصيلة

أنبتها التاريخ العربي ووقائعه، ناهيك عن التراث الإسلامي، الذي ينبذونه عقيدة وحضارة وتاريخا. والأعجب من ذلك حين يتحدثون بدوغمائية عجيبة عن «**القومية**» كفكرة جامعة، يمكن أن توحد العرب في دولة واحدة، في حين أنها لم تنوجد في أوروبا أصلا، ولم يكن لها ثمة حاجة، إلا لتفكيك «**الدولة الممتدة**» ذاتها!!! هذا فضلا عن أن الفكر القومي الأوربي المنبت هذا هو ذاته الذي أقيمت فيه الدولة اليهودية فلسطين عبر وعد وزير خارجية بريطانيا جيمس آرثر بلفور في ٢ نوفمبر١٩١٧، والذي جاء فيه عبارة صريحة: «**إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين**»!!! بل أن «**الدولة القومية**» في أوروبا تأسست بمقتضى قيم ملفقة كمبدأ «**إرادة العيش المشترك**»، وهو الذي يعني أنه ما من دولة في أوروبا نشأت على أساس «**النقاء القومي**» بقدر ما تأسست على قيمة ملفقة أخرى هي «**التعدد القومي**» المرشح، كغيره، لِأَنْ يهدد وجود الدولة ذاته، عبر حركات الانفصال التي تشهدها دول مثل إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وحتى الولايات المتحدة وكندا. كما أنه ما من معنى أو مضمون جوهري لـ «**قيم العالم الحر**»، ماضيا وحاضرا وحتى مستقبلا، إلا الانقسام أكثر منه التوحد. وما من ضامن للتوحد وسط عناصر انقسامية بنيويا.

مع ذلك فقد انطلقت الجيوش الاستعمارية الأوروبية نحو أفريقيا وآسيا وأمريكا لتفكيك الإمبراطورية العثمانية الأخطر، باعتبارها «**الدولة الممتدة**»، ليس عبر الحدود بل وعبر القارات. وهو ما سيعني بالمحصلة وجوب

تفكيك العالم الإسلامي برمته. ولأنه عالم ينظم بموجب قيم عقدية لا وضعية، فقد كان من الطبيعي أن يجري استهدافه مبكرا جدا على المستوى الثقافي، وتعريض الكتل السكانية الكبرى فيه، بما في ذلك القوى الحيوية التي تداولت الحكم عليه (العرب والترك والكرد)، إلى تمزيق شديد وبالغ التعقيد، ابتداءً من حدود المحيط الهادي شرقا وانتهاءً بتخوم القارة الأفريقية على حدود الأطلسي غربا. ولأن الدولة الإسلامية هي، في المبدأ والمنتهى، نظام حكم شرعي، ممثل بسلطان الخلافة، أكثر مما هي جغرافيا سياسية ممتدة، فقد عمد النظام الدولي، منذ صياغته الأولى، إلى تحطيمه وإلغائه بصورة تامة، كي لا يأتلف العالم الإسلامي مجددا، لا على أساس شرعي تاريخي، ولا حتى على أساس «**الدولة القومية**»، ذات المرجعيات الوضعية الصرفة.

على الرغم من أنه ما من فرصة لإقامة نظام دولي بدون تفكيك العالم الإسلامي، إلا أنه أيضا ما من فرصة لِأنْ يستمر بموجب معاهدات ووثائق، ولا حتى عملاء وخونة لا بد للزمن أن يطويهم. لذا كان لا بد قبل ذلك من التفكير والبحث عن قوى مادية (١) تمسك في النظام من جهة، ومن جهة ثانية (٢) تحول دون ائتلاف العالم الإسلامي ثانية، أو تهديد «**أمن**» النظام و«**استقراره**». هذه القوى هي التي نسميها بـ «**المرابط**» أو «**المعاقد**» أو «**الأوتاد**». فما هي تاريخيتها؟ وما هي آليات اشتغالها؟

مرابط النظام الدولي

المبحث الأول
المربط الثقافي والدولة القومية

تعتبر بريطانيا، بنظر المؤرخين السياسيين أقدم دولة ظهرت بالمحتوى السياسي المؤسسي الراهن، وقد تشكلت في أعقاب الثورة الإنجليزية (1640 – 1660) في صيغة اتحاد سياسي من إنجلترا وويلز واسكتلندا في ١٧٠٧/٥/١. ولأنها بروتستانتية فلم تتأثر أوروبا التي تدين غالبيتها بالمذهب الكاثوليكي كثيرا، إلا في أعقاب الثورة الفرنسية سنة 1789.

فقبل ولادة «الدولة القومية» كانت أوروبا أشهر ميدان في الصراع بين الفرق الدينية المسيحية التي لعنت بعضها، وكفرت بعضها بعضا، وخاضت حروبا طاحنة فيما بينها لقرون طويلة ومظلمة ودموية. ولا عجب أن تتميز أوروبا بكونها ساحة للصراعات الفكرية الناجمة عن هيمنة الكنيسة، باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن نمط الحياة واحتكار التشريع فيما يجوز ولا يجوز. وعلى وقع المعاناة والثمن الباهظ الذي دفعه العلماء من أرواحهم وأجسادهم شق «العقل الوضعي» طريقه إلى الحياة الأوروبية، واستطاع أن يتجاوز المرحلتين « الميتافيزيقية» و« المثالية».

وفي السياق كانت أوروبا أول ميدان في الصراع على «فكرة القومية» التي بدأت كـ «نزعة» تغزوها منذ أواخر القرن١٧، إلى أن تبلورت واستقرت كمفهوم، على وقع الحروب الدموية والحراك السياسي واللغوي والإرادة العامة في العيش المشترك والاقتصاد وحتى الثقافة والقيم والأيديولوجيا، وصولا إلى البايولوجيا التي طبعتها بالطابع التنافسي والعنصري الاستعلائي على سائر البشر. وفي النهاية أسفرت عن تفكك الصيغة الإمبراطورية في الاجتماع الإنساني الأوروبي إلى صيغة قومية على شاكلة الإنجليز، الفرانسيس، السلاف، الألمان، والبلغار، الهنغاريين، النمساويين، الطليان.... وما إلى ذلك، مع العلم أنه لا تكاد دولة أوروبية حتى اليوم تخلو من التعددية القومية، وسط تهديدات بالانفصال في هذه الدولة أو تلك.

في المحصلة؛ فإذا كانت النشأة التاريخية لـ «الفكر القومي» الأوروبي ليست إلا نتاج أصيل لكل هذه الصراعات والأفكار؛ بما فيها «عصر الأنوار» الذي عج بالفلسفات الوضعية، كاللبرالية ومنتجاتها من العلمانية والعنصرية، والمذاهب المادية كالاشتراكية والرأسمالية والماركسية، فإن «الدولة القومية»، لا يمكن أن تكون إلا الوريثة الشرعية لهذا «الفكر»، بقطع النظر عن مدى تماسك الفكر القومي من ضعفه. ولأنها قامت على أنقاض الكنيسة، «= الدولة الدينية»، فهي بالضرورة والنشأة معادية للدين بصرف النظر إنْ كان وضعيا أو سماويا، صحيحا أو محرفا أو وثنيا. ومع نمو النزعة القومية لم يعد الناس يتعارفون فيما بينهم على خلفية الانتماء الديني، كأن

يقال: هذا مسلم وذاك مسيحي أو يهودي أو مجوسي أو بوذي أو هندوسي.... وتبعاً لذلك لا تقيم «الدولة القومية» أي وزن للدين في الحياة العامة، ولا تستعمله إلا كمعطى وظيفي في الحشد الاجتماعي لتحقيق أغراض سياسية أو اجتماعية. بل أننا لن نجد على وجه الأرض دولة واحدة تحكم بموجب الدين. ويشمل ذلك «الدولة اليهودية» في فلسطين، التي أسسها العلمانيون والملاحدة اليهود، بنسبة تزيد عن ٨٠%. بل أن «اليهودية» بحد ذاتها لم تكن هدفا بقدر ما كانت، ولما تزل، مشروعا سياسيا لمنظومة استعمارية صرفة، جرى تبريرها بلباس توراتي مزعوم.

لكن أطرف ما في «الدولة القومية» أنها شابهت الكنيسة في استلهامها لإرث الحضارتين اليونانية والرومانية وحتى النصرانية، ولم تتخل أبدا عن ثنائية «الأسياد» و«العبيد»!!!! فالنظام الفيودالي الذي ساد أوروبا تحت حكم الكنيسة لم يكن إلا استيحاء، وإلى حد كبير، من الفلسفة الإغريقية ذاتها في تجلياتها «الإفلاطونية» للمجتمع والدولة والفرد من جهة، وللعلاقة بين «الأسياد» و«العبيد» من جهة ثانية، حيث لم يكن ثمة «مجتمع» ولا «مواطن» ولا حتى «إنسان» بقدر ما كان هناك «أسياد» و«عبيد». لذا ليس غريبا أن يقوم النظام الدولي الراهن على ذات الثنائية فيما يسمى زورا بالعصر الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان.

ومن يطالع كتاب أفلاطون المسمى «الجمهورية =The city»، فضلا عن النظريات العنصرية والوحشية في «مبدأ السكان» و«أصول

الاقتصاد السياسي» لروبرت مالتوس (١٧٦٦/٢/١٤ - ١٨٣٤/١٢/٢٣)، «الأمير» لميكيافيلي (١٤٦٩/٥/٣ - ١٥٢٧/٦/٢١)، سيعلم جيدا حقيقة «الدولة القومية» ومرجعياتها المتوحشة التي تتغنى بها أوروبا، وتشكل الوحدة السياسية المركزية للنظام الدولي القائم حاليا. ولا يغير من هذه الحقيقة التاريخية الوثيقة الشهيرة التي كتبها فلاسفة التنوير في أعقاب الثورة الفرنسية باسم: «حقوق الإنسان والمواطن»! حيث لم يكن ثمة إنسان ولا مواطن ولا مجتمع في أوروبا. وهي ذات الوثيقة التي أقرتها هيأة الأمم المتحدة في ١٩٤٨/١/١٠ باسم «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»!!! في حين أن الحقيقة التاريخية الخالصة تؤكد أن الإعلان هو إعلانهم، والمشكلة هي مشكلتهم وليست مشكلة العالم الإسلامي والمسلمين. بل أن الكوارث لم تصل العالم الإسلامي إلا لما قامت «الدولة القومية»، وتم فرضها على العالم.

لذا لم يكن غريبا، مع هكذا منتجات سياسية ومرجعيات، أن تكون «النازية» و«الفاشية» و«العنصرية» و«الفوضوية» و«الأممية» و«الصهيونية» و«الماسونية» هي منتجات أصيلة طبعت «الفكر القومي» الأوروبي أولا، و«الدولة القومية» ثانيا، وليست بدعا من القول. هذه الحمولة أثبتت مخرجاتها، بالوقائع القاطعة، أنها أشد دموية حتى من «الدولة الدينية» في أوروبا. فـ «الدولة القومية» هي التي قادت حملات الاستكشاف الضخمة في العالم، وهي الوحدة المركزية لنظام « الهيمنة» الدولي، وهي التي انطلقت في حملات الاستعمار والاستعباد وقهر

الشــعوب، وهي التي نشــطت في عمليات النهب المنظمة لثروات الأمم، وهي التي أفرزت قيمها حربين عالميتين، وقنابل ذرية ونووية اختُبِرت فاعليتها على البشــر، وهي التي أودت بحياة عشــرات الملايين من ضــحايا الإبادة والحروب والتعذيب في قارتي آسـيا وأفريقيا وقبلهما أوروبا، وهي التي زرعت أنظمة الاســتبداد ورعتها، فضــلا عن تفكيك العالم الإســلامي، وتحطيم نظامه السياسي. هذه هي الدولة التي تم تصديرها لنا بأوحش ما تحمله من تراث.

أما في العالم الإسلامي فقد بدأت أولى بواكير التغريب تغرز أوتادها انطلاقا من الربع الأخير من القرن الثامن عشر. كانت أوروبا في تلك الفترة قد قطعت شوطا طويلا في الخروج من المرحلة المثالية وعبور المرحلة الوضعية التي دشنت قطيعة مع الكنيسة وثقافتها وهيمنتها في شتى نواحي الحياة الإنسانية. كما كانت أوروبا تخرج أيضا من المرحلة البايولوجية إلى المرحلة الميكانيكية، ومن مرحلة الإقطاع إلى مرحلة التحديث، ومن القرية إلى المدينة، ومن الفقر إلى الرأسمال، ومن العبودية إلى الحرية والحقوق وصولا إلى التحرر... إلخ والحقيقة الصارخة هي القول بأن الرأسمالية الحالية ليست إلا عملية تدوير للنظام الإقطاعي بكل قيمه ووحشيته وتحالفاته.

في هذه الفترة كانت الإمبراطورية العثمانية تشهد حالة ترهل وفساد وحروب وتخلف وتراجع استدعى القيام بإصلاحات جذرية. فاتجهت الأنظار نحو أوروبا حيث التقدم في نظم الري والزراعة والهندسة والاقتصاد والإدارة

ونظم القوانين والدساتير والسياسة. وقامت بإرسال أولى البعثات التي جرى التعويل عليها في نقل التجربة إلى سويسرا وفرنسا. لكن هؤلاء عادوا منبهرين بالأفكار اللبرالية والقومية. ومع ذلك فقد ظلت البعثات العثمانية إلى أوروبا تتوالى إلى أن صار للفلسفات الأوروبية صدىً يتردد في رحاب السلطنة وحواضرها، ومن ثم مستوطناتها التي أنتجت فيما بعد الأحزاب العلمانية التي كانت «الحركة الطورانية = التتريك» وحزب «تركيا الفتاة» وكمال أتاتورك وأمثالهم أولى بواكيرها وتجلياتها.

وفي المشرق العربي وضعت الفلسفات الأوروبية أوزارها عبر حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ — ١٨٠١). ولشدة انبهاره بالحضارة الغربية ونقل نموذجها إلى مصر وسائر البلاد العربية اعتمد محمد علي باشا، أحد أقدم وأخطر رموز الفكر اللبرالي والتغريب والعداء السافر للدين، على البعثات العلمية المتخصصة والثقافية إلى أوروبا. وبدأت أولى البعثات الطلابية إلى إيطاليا سنة ١٨١٣ ثم إلى فرنسا بدءً من سنة ١٨٢٦، وخلال الفترة ما بين ١٨١٣-١٨٤٧، تم إرسال ٣٣٩ مبعوثاً إلى أوروبا، دون أن تتوقف سياسة الابتعاث طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٤].

(٤) سليمان بن صالح الخراشي، «**كيف تسللت الليبرالية إلى العالم الإسلامي؟**»، بحث منقول بتصرف يسير من كتاب «**الفكر الاجتماعي في مصر**»، للدكتور بسام البطوش، نقلا عن: سامي سليمان السهمي، «**التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر**»،

هذه البعثات أنتجت في مصر وبلاد الشام خاصة، الشام وبيروت، ما يعرف برموز التغريب، ممن أسسوا لـ «قواعد اللبرالية» و«الهيمنة» تاريخيا، أمثال محمد علي باشا وجمال الدين الأفغاني، وتلامذته مثل الشيخ محمد عبده، ورفاعة الطهطاوي وقاسم أمين ولطفي السيد ومحمد حسين هيكل وإسماعيل مظهر وعباس محمود العقاد، وطه حسين وسلامة موسى وغيرهم. أما في المغرب العربي فقد برز اسم الطاهر الحداد (١٨٩٩ — ١٩٣٥)، وخير الدين التونسي، وفي الشام برز الثلاثي الشهير شبلي شميل وشارل العيساوي وفرح أنطون، من نخب الثقافة النصرانية، بالإضافة إلى نيقولا حداد وبطرس البستاني، وجورج زيدان، وأديب إسحاق، وسليم نقاش وميشيل عفلق وقسطنطين زريق، وكذلك ناصيف اليازجي وابنه إبراهيم. وانتظم الكثير من هؤلاء في أحزاب سياسية أو تيارات فكرية أو نوادي أدبية أو جمعيات مدنية أو دور نشر وترجمة ووسائل إعلام متنوعة.

لذا، ولكي نفهم الأحداث الجارية في دول الثورات الشعبية العربية، ونتوقف عن «العجلة» أو الركون إلى «العقل السلبي» في الفهم والتفسير، علينا أن نلاحظ أن أميز ما في «الثورة المضادة» التي رُدَّت، محليا، إلى قواعد

الهيئة المصـرية العامة للكتاب (القاهرة)، **٢٠٠٠**، ص **٧٢- ٧٥**، ص **٢٩٠- ٢٩٦**. موقع «**صيد الفوائد**»: **http://cutt.us/jVRW**

ورموز ما أُسمي بـ «الدولة العميقة*» في مصر ثم تونس وحتى اليمن وليبيا، أنها بدأت بنيوية حتى في خضم وقائع الثورات، دون أن تفلت منها دولة واحدة(٥). وهو أمر طبيعي للغاية. إذ أن القواعد التاريخية لـ «الثورة المضادة» عميقة الجذور وليست طارئة، بالمقارنة مع دول ونظم سياسية حديثة النشأة وغير آمنة. وإذا تتبعنا السياسات والمواقف الدولية والإقليمية من الثورات سنجد أن دفاعات «الثورة المضادة» صارت تتلقى دعما صريحا من المرجعيات السياسية الدولية(٦)، ناهيك عن المرجعيات التاريخية التي أوجدتها، وأوجدت الدولة ذاتها من قبل. بمعنى أن الانتكاسات والتساؤلات «المحبطة» يجب أن تُطرَح في سياق التاريخية التي ظهرت فيها الدولة «الوطنية» أو «القومية» الراهنة، وليس في إطار الحدث اليومي، أو في سياقات محلية فقط من نوع «الدولة العميقة»، التي لا يمثل رموزها إلا صدىً لمرجعيات فلسفية

* كان رئيس الحكومة التركية، بولاند أجاويد، هو أول من تحدث سنة ١٩٧٤ عن «**الدولة العميقة**». ولمزيد من التفاصيل عن المصطلح يمكن الاسترشاد بمقالة الدولة العميقة في موسوعة «**ويكيبيديا**» على الشبكة: **http://cutt.us/5lK32**

(٥) أول رئيس حكومة في مصر كان أحمد شفيق الذي عينه الرئيس حسني مبارك قبيل الإطاحة به!! وأول وزير أول بتونس كان الباجي قائد السبسي. وكلاهما قاد الثورة المضادة منذ اللحظة الأولى.

(٦) لاحظ تصريحات الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين التي تطالب بدعم اللبراليين بدلا من الإسلاميين لأنهم لا يثقون بأن يتسلم الدولة غيرهم.

وبنيوية، هي المسؤولة تاريخيا عن إنتاج «الدولة القومية» ذاتها، وما تحتويه من بذور العداء المستحكم لكل ثقافة محلية أو عقيدة أو شريعة ربانية.

وبالتالي سيبدو «الخروج» على هذه المرجعيات بمثابة المس المباشر في صلب مشروعية الدولة وهويتها التاريخية وقيمها التي لا تعترف حتى بتجزأة «الديمقراطية» كـ «موضوع = قيمة» من جهة و«أداة» من جهة أخرى، بحيث تبدو الحرية المنشودة مجرد رقم تفرزه صناديق الاقتراع(٧). وهذا مؤشر على أن إسقاط النظم وتصفية «الدولة العميقة» وقواعدها ورموزها سيؤدي إلى الصدام الحتمي، ليس مع «ولي الأمر» كما يزعم البعض، بل مع «المركز = النظام الدولي» نفسه ومع أدواته وقواعده وقيمه. وتبعا لذلك لم يكن غريبا

---

(٧) يعلم اللبراليون أنهم أقلية في المجتمع والدولة، لذا لا يعولون على صناديق الاقتراع لإزاحة بريق الإسلاميين من الشارع. وتبعا لذلك لا يعترفون بنتائج صناديق الاقتراع كما يطالب الإسلاميون، بل يعتبرون المجتمع جاهل لا يعرف مصالحه ولا مستقبله. أما لماذا يفعلون ذلك فلأنهم يحرصون على ضمان بقاء «**الدولة القومية**» علمانية بكل حمولتها التاريخية القادمة من عمق «**الفكر القومي**» الأوروبي و«**عصر الأنوار**» المعادي للدين أصلا. ولهذا يرون أن معركتهم الحقيقة تقع في مضمون الدستور وليس في صندوق الاقتراع. ولا ريب أنها رؤية صحيحة، طبقا للمرجعيات الفلسفية والسياسية والاجتماعية لـ «**الدولة القومية**». ومع أننا قد نجد من الإسلاميين من هو لبرالي أكثر من اللبراليين أنفسهم، إلا أن اللبراليين لا يثقون بهم. ويصرون على أن الإسلاميين يستعملون الديمقراطية كوسيلة، لمرة واحدة، يصلون بها إلى الحكم ثم ينقضون عليها. وبدورهم لا يريد الإسلاميون أن يقتنعوا بأن «**الدولة القومية**» ليست دولتهم بقدر ما هي دولة «**المركز**» ومرجعياته، وبالتالي لن يسمحوا لهم بتغيير هويتها وسماتها التاريخية والبنيوية. وهذا بالضبط هو جوهر الصراع مع الثورة المضادة في مصر وغير مصر.

أن «تعجز» الثورات التي مرت في المرحلة الأولى «ارحل» عن تجاوز المرحلة الثانية باتجاه العمل على «إسقاط قواعد النظام»، ناهيك عن مجرد التفكير في خوض المرحلة الثالثة التي تتطلب إسقاط «قواعد الهيمنة» ومستوطناتها التاريخية. لكن من العجيب حقا أن يتعجل البعض النتائج، ظناً منه أن صناديق الاقتراع يمكن أن تَجُبَّ ما قبلها، وتصادر جهود «المركز»، في التحكم والسيطرة، بورقة خرقاء، تذهب بـ «الدولة القومية» ومزارع النظام الدولي أدراج الرياح.

إذن «الدولة القومية» لم تستوطن في بلادنا إلا بعد (١) مطاحن دموية في أوروبا، و(٢) حروب عالمية وحشية، و(٣) تفكيك للعالم الإسلامي، و(٤) فرض لنظام «الهيمنة»، و(٥) زرع لـ «إسرائيل»، و(٦) تخريب للثقافة، و(٧) إقصاء بالغ العنف للدين من حياتنا الاجتماعية في كافة مستوياتها و...إلخ فما الذي قدمه العالم العربي من تضحيات لنيل حريته، وقد أغمد سيوفه منذ زمن بعيد، واكتفى بالمنافسة على إنجاز أكبر قرص «فلافل» أو طبق «كَبْسة»!!؟ أليس من المثير حقا أن نجد القسم الأعظم من الأمة وأغلب علمائها ومفكريها يتحدثون عن «الدولة القومية» كما لو أنها، بلغة فرانسيس فوكوياما قبل ربع قرن، «الإنسان الأخير ونهاية التاريخ»!!!!؟

المبحث الثاني
المريط النصيري

لا ريب أن القرن التاسع عشر كان قرن الفتن بامتياز. ولا ريب أيضا أن الأقليات والطوائف لعبت دورا بارزا في تفكيك العالم الإسلامي، وفي القلب منه العالم العربي، إلى جانب رموز وقواعد «المربط الثقافي». ولم يكن ما يجري من فتن إلا صدىً لسياسات الدولة العثمانية، وللثورة الفرنسية، والفكر القومي الأوروبي، وإجمالا للمنتجات الفكرية لعصر الأنوار، فضلا عن جهود المستشرقين الذين لم يُبقوا شبهة إلا وأحيوها أو اصطنعوها أو روجوا لها، أملا في إدخال العالم الإسلامي في أتون فتن وصراعات بينية لا تتوقف، وتجهيل في التاريخ لا حدود له، وتنفير من الدين، حتى أن الغالبية الساحقة من عامة المسلمين، وحتى خاصتهم، وإلى وقت قريب جدا، ظنوا أن الشريعة هي قطع الأيادي ورجم النساء.

بدأ الاختراق الأوروبي للدولة العثمانية في أواخر القرن١٧، عبر تفاهمات صيغت بين الجانبين، واستهدفت «حماية» النصارى. وبموجبهما تولت فرنسا والنمسا حماية ورعاية طائفة الكاثوليك، وتولى الروس الأرثوذكس، وتكفل البريطانيون بطوائف البروتستانت. وحصل هؤلاء على امتيازات. أما

التفاهمات، بحد ذاتها، فقد أسست لما عرف لاحقا بعهد القناصل الأوروبيين، الذين سيتمتعون بامتيازات مماثلة لم تلبث أن تحولت إلى «حقوق أوروبية» في الدولة العثمانية.

هذه الامتيازات؛ شملت تسهيلات في السفر، والتقاضي أمام محاكم خاصة، والتعليم، والإعفاء من الضرائب في قطاعات بعينها، وتعيين قناصل أو تراجم أو موظفين قنصليين في البلاد. وكان محمد علي باشا أول من نقلها من طور «الحقوق» إلى طور «المساواة التامة» بين المواطنين سنة ١٨٣١. ولم تلبث الدولة العثمانية أن تبنتها عبر مرسوم «خطي شريف كلخانة» سنة ١٨٣٩ ثم أكدت عليها في «خطي شريف همايون» سنة ١٨٥٦.

وقد يبدو طريفا أن تحرص الدول الأوروبية على ما باتت تعتبره حقوقا لرعايا طائفية في وقت تثور فيه على الكنيسة وتاريخها وسلطانها! والحقيقة التاريخية أن المسألة لم تكن لتخرج عن سياق تعميم القومية عبر الأقليات والطوائف وترقية حقوقها إلى مستوى القومية المنفصلة عن أي ارتباط ديني. فبعد ١٨٦٠ غدت بلاد الشام موضع اهتمام سياسي حاسم لدى فرنسا. واجتهد المستشرقون في دراسة المجتمعات الإسلامية العربية، بحثا عن التباينات الثقافية والتاريخية، وترقيتها إلى متغيرات مستقلة، بحيث تغدو جغرافيا بلاد الشام وحدة جغرافية واحدة، فيما تبدو الديمغرافيا أمة مستقلة بذاتها، بعيدا عن كل التاريخ الإسلامي، وليس مجرد حقوق لأقليات أو طوائف. فباسم الأقليات وعبرها سيجري الاستحواذ على بلاد الشام برمتها، وهو ما لاقى

هوىً لدى رموز «المربط الثقافي» الذين يؤمنون بأن العيش في ظل دولة قومية هو «الضمان الوحيد» لـ «مبدأ المساواة»، بخلاف الحال في الدولة الإسلامية التي تفرض قيودا على الأقليات الطائفية والدينية، في المناصب العليا والحساسة.

لم يكن يختلف أحد، من نخب التغريب، كثيرا على ثقافة التحرر، سواء بالتفاهم مع الدولة العثمانية أو مع الدول الأوروبية. فقد كان هناك فيض من وجهات النظر أكثر منها اختلافات. وفي المحصلة نادت جميعها بتقسيم بلاد الشام أو بقائها وحدة جغرافية واحدة باسم «الولايات السورية المتحدة»، ووضعها تحت الوصاية الفرنسية. بل أن مطالب الدروز والنصيريين بدول مستقلة في الشام شقت طريقها إلى الوجود في عهد الانتداب الفرنسي.

فما أن تفجرت الحرب العالمية الأولى حتى حلت دول الانتداب في بلاد الشام، واجتهدت فرنسا في الإعداد لتسليم «النصيرية» البلاد مبكرا، فعملت على إنزال الطائفة المنبوذة اجتماعيا من الجبل إلى السهل، حيث المدينة والنفوذ والمال والسلطة، وأدخلتها في مؤسسات الحكومة السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتجارية وفي قطاعات التعليم والصحة، حتى إذا ما شارفت على الرحيل عن سوريا يكون هؤلاء قد استوطنوا في المراكز الكبرى والحساسة في الدولة، بما يسمح لهم بتسلم السلطة مستقبلا دون عناء يذكر.

في أعقاب العدوان الثلاثي، (بريطانيا، فرنسا، «إسرائيل»)، على مصر سنة ١٩٥٦ تراجعت فرنسا وبريطانيا عن قيادة النظام الدولي، لتتقدم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكون هذا الأخير هو المعني، أمنيا وسياسيا، بإدارة المناطق المتوترة في العالم، فقد كان من الطبيعي أن يتولى الشأن السوري، ويسلم السلطة لـ «النصيرية» بموجب ما عرف بـ «الحركة التصحيحية» التي قادها حافظ الأسد ابتداء من ١٦/١٠/١٩٧٠. ومن هذا التاريخ بدأت الطائفة بالاستحواذ الفعلي على الدولة والمجتمع وحتى الفرد، ثم استحكمت مع انتصار ثورة الخميني في إيران سنة ١٩٧٩ فيما اشتهر آنذاك بـ «الثورة الإسلامية في إيران».

الحقيقة التاريخية والواقعية أن «النصيرية» اضطلعت بتعميم ثقافة «أرض الثوار» و«الأحرار» و«الصمود والتصدي» و«المقاومة والممانعة» وما إلى ذلك من الأيديولوجيات الراديكالية، إلا أن «النصيرية» لم تكن إلا الأداة الأمنية الأخطر في تاريخ الأمة. فلا المسلمين في سوريا أُفلتوا من طغيانها ووحشيتها، ولا الحركات الوطنية المحلية والعربية والفلسطينية، على وجه الخصوص، نجت من جرائمها وكوارثها في لبنان وغير لبنان. بل أن الطائفة، باعتبارها خيارا وامتيازا دوليا، لم يكن لتأهيلها وترقيتها إلى قمة السلطة من هدف إلا (١) احتواء كافة حركات التمرد والمقاومة التي كان من الطبيعي أن تنشأ في المنطقة ردا على التقسيم وتفكيك العالم الإسلامي، و(٢) الحرص على كشف أستارها أمنيا، وهي التي ظنت لعقود طويلة أنها آمنة ومحمية

الظهر!!! وعليه فليس غريبا أن تفشل القوى الحيوية في تحقيق أدنى إنجاز يذكر، بل وتنتهي إلى الدخول في مساومات مع النظام الدولي و«إسرائيل» على ما تفرضه هذه الأخيرة من شروط، أو ما تنتزعه من اعترافات ومكاسب. فالقوى الحيوية هذه كانت آنذاك تعيش حالة انكشاف أمني شامل، وأزيد من ذلك، أن ما كانت تعجز «إسرائيل» عن القيام به في مواجهة التمردات كان يتكفل به النظام النصيري في سوريا.

وحتى هذه اللحظة ما من خيار أمام «النصيرية» إلا الاحتفاظ بذات الثقافة الراديكالية فاعلة وحيوية في الخطاب السياسي، رغم كل هذا القهر والتدمير والقتل. إذ ما من مبرر أيديولوجي آخر يسمح لها بالاستمرار. والأعجب من ذلك أن الكثير من القوى العلمانية من القوميين واليساريين، فضلا عن الأقليات، ما زالوا يرددون ذات الأطروحة التي ترى النظام النصيري «سيد المقاومة والممانعة» في حين لا يرون في ثورة السوريين على أعتى صنوف الظلم والقهر إلا مجرد «مؤامرة»! بلغت عند النظام حدود «الكونية»!!!!

والحقيقة الثابتة أيضا أنه أيا كان محتوى الخطاب السياسي لـ «النصيرية»، وكذا المواقف الدوغمائية العمياء لبلهاء الأمة، يبقى الثابت الأكيد، واقعا وتاريخيا، أن «النصيرية» في الشام هي ذاتها «اليهودية» في بيت المقدس. فكما قهرت «اليهودية» الفلسطيني كذلك فعلت «النصيرية» بالسوريين. بل أن «المربط النصيري» في سوريا، كما نظيره «اليهودي» في بيت المقدس، عنى منذ اللحظة الأولى حرمان السوريين من أي شكل من

أشكال الحرية إلا ما تعلق بالانحلال الأخلاقي ومحاربة الدين وهو ما يوافق العقيدة «النصيرية» ذاتها. بل أن النظام في سوريا يعلم تماما أن رفع شعار «ارحل» لا ينفع مع الحالة السورية. فهو حالة مماثلة طبق الأصل لحالة «المربط اليهودي» في فلسطين. إذ ليس من المتخيل أن يتوقع الفلسطينيون أن تؤدي احتجاجاتهم إلى تفكيك «المربط اليهودي»، أو أن يرفعوا شعار «ارحل» بوجه «إسرائيل». لذا فمن العبث الركون، بلا إمعان في النظر، إلى الاعتقاد بأن الرئيس السوري، بشار الأسد، أجبر الثورة السورية على حمل السلاح ليثبت للعالم أنه يواجه انفلاتا إرهابيا في البلاد! وكأنه لا يدرك مكانة سوريا في النظام الدولي، وهو الذي استبق الأحداث حين سئل عن الثورات العربية واحتمال تمددها إلى سوريا قائلا: «سوريا مختلفة». وهو في الحقيقة أراد القول بأنه والطائفة ليس لديهما خيار إلا بفرض العسكرة على الاحتجاجات الشعبية، ووصمها بالإرهاب، أملا في وأدها. فلا الرئيس ولا الطائفة ولا النظام الدولي معنيون بأية مرجعية أخلاقية من أية ردود فعل. فطوال حكم الطائفة «النصيرية» لسوريا لم يكن ثمة احتجاج دولي على سلسلة جرائم الإبادة التي ارتكبتها الطائفة والنظام في سبعينات وثمانينات القرن٢٠ بحق المسلمين في سوريا. وطوال سنوات الثورة السورية لم يكن ثمة حديث غربي أو شرقي، في الشأن السوري، إلا عن حماية النظام الدولي من الانهيار، حتى لو استعمل النظام الأسلحة الكيميائية ضد السكان، عشرات

المرات، ومارس جرائم إبادة بشهادة العالم أجمع[(٨)]، ودمر البلاد على رأس من فيها.

لكن الحقيقة الثابتة أيضا؛ أنه مع انطلاقة الثورة السورية في ٢٠١١/٣/١٨، بدا النظام الدولي يتعرض لأعنف هزة في تاريخه، باتت تهدد وجوده. فلأول مرة يتعرض أحد مرابط النظام الدولي للاقتلاع من الجذور، وهو ما يعني تفكك النظام الدولي أو انهياره بالكلية. بل على الأقل يعني أن الثورة السورية التي فضحت كل مخبوء في الأمة والعالم، أثبتت أن كل ما صيغ من معاهدات وقوانين ونظم ومرجعيات تحت مسمى «الشرعية الدولية» باتت عاجزة عن التعامل مع المستجدات. فلنتابع ما يقوله السناتور الأمريكي، ريتشارد بلاك، عن ولاية فرجينا على قناة «RT –

(٨) في سلسلة «**الثورة السورية ومسارات التدويل**» للباحث، ثمة عشرات التصريحات الموثقة في حلقات: «**هوية الثورة وخياراتها (٨) – ٢٠١٢/٧/٢٥**»، و«**نحو الوصاية العسكرية!!! (٩) – ٢٠١٢/٨/٢٥**»، و«**الاختراق (١١) – ٢٠١٢/١١/١٨**»، و«**البديل: إما إبل الثورة أو خنازير أوباما (١٢) – ٢٠١٢/١١/٢٣**»، و«**الكمائن**» و«**الهررة**» **(١٣–١) – ٢٠١٣/٣/١٨**»، و«**حين تستأسد** «**الهررة**»**!!! (١٣–٢) – ٢٠١٣/٣/٢٠**»، و«**الصراع على النظام الدولي(١٤/٢–٢)–٢٠١٣/٩/١٥**».

١٩/٣/٢٠١٥»[٩] الروسية، حول أهمية «المربط النصيري» في المنطقة، وأثره على أوروبا، الأقرب له:

«أولا؛ ثمة شيء واحد واضح هو: إذا سقطت دمشق راية الفزع السوداء والبيضاء للدولة الإسلامية سوف ترفرف فوق دمشق. وفي غضون أشهر بعد سقوط دمشق سوف تسقط مباشرة بعدها الأردن ولبنان، ومع توسع تلك المنطقة الأكثر تطرفا إسلاميا، أعتقد أنك سوف ترى تلقائيا بداية حملة وهجمة تاريخية للإسلام تجاه أوروبا، وأعتقد في نهاية المطاف أوروبا سوف تُحتَل. ولهذا السبب أنا أنظر إلى سوريا باعتبارها مركز الثقل، هذا ما كنا عادة نتحدث عنه في الكلية الحربية، عندما كنا ندرس الحرب والأهداف .. الأهداف .. هناك دائما مركز للثقل، الشيء الذي سيحدد نتيجة الحرب، فإن استطعت أن تهزم مركز الثقل فبالتالي تنتصر. لذلك ما أراه هو أن سوريا هي مركز الثقل بالنسبة للحضارة الغربية. إذا سقطت سوريا سوف نبدأ نرى تقدما سريعا خاطفا للإسلام على أوروبا، وأعتقد في نهاية المطاف احتمال سقوط أوروبا كلها .. سوف نستمر في الترقب».

---

(٩) «**سيناتور أمريكي** (مقابلة): **إذا سقطت دمشق فنهاية أوروبا لن تكون بعيدة**»، موقع قناة روسيا اليوم «**RT – ١٩/٣/٢٠١٥**»،

على الشبكة: **http://cutt.us/tDEXz** ، وعلى موقع «**يوتيوب**».

قد يكون الرئيس السوري متوافقا أو متأثرا بما قاله السيناتور الأمريكي، عشية الإعلان عن التدخل الروسي في سوريا في ٢٠١٥/٩/١٥، إلى الحد الذي دفعه ليعلق على التدخل بذات التصريحات، قائلا: «ما تقوم به روسيا يعد دفاعا عن أوروبا بشكل مباشر»[١٠]! أما الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وفي نفس التوقيت!، فقد كان أكثر تحديدا حين برر التدخل بالقول أن: «العملية العسكرية الروسية في سوريا جاءت لتجنيب بلاده أي تهديد» .. وأن «موسكو تسعى للقضاء على الإرهاب الدولي»[١١].

---

(١٠) «**الأسد: لا تفاوض مع الجماعات المسلحة**، ٢٠١٥/١٢/١١، موقع «**الجزيرة نت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/c4MR4**

(١١) «**بوتين يتحدث عن تنسيق مع الجيش الحر بسوريا**»، ٢٠١٥/١٢/١١، موقع «**الجزيرة نت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/2BqWt**

المبحث الثالث
المريط اليهودي

إذا كانت «النصيرية» قد حظيت بالامتياز الدولي الأمني في الشام، حيث عقر دار الإسلام، والحاضرة العقدية الثالثة، فقد مثلت «اليهودية» الامتياز الدولي العسكري في بيت المقدس، أولى القبلتين وأرض المسجد الأقصى والمعراج وبوابة السماء. ف «اليهودية» في بيت المقدس ك «النصيرية» في الشام، ليست، بخلاف شعوب الأرض قاطبة، إلا جيش يمتلك دولة ومجتمع من اللقطاء.

بالتوازي مع خطط التقسيم المبكرة، وتأهيل الأقليات، التي قادتها فرنسا وبريطانيا ضمن ما عرف بسياسة الانتداب، كانت «اليهودية» العالمية في القرن الخامس عشر قد بدأت بالتعبير عن نواياها بالعودة إلى ما تعتبرها «أرض الميعاد»، ثم عبر رسالة الإمبراطور الفرنسي، نابليون بونابرت، التي وجهها إلى يهود العالم سنة ١٧٩٩، ثم عبر الحركة الصهيونية بقيادة ثيودر هرتزل، خلال مؤتمر بال في سويسرا سنة ١٨٩٧، وإعلانه فلسطين هدفا لإقامة دولة لليهود فيها.

فما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى استفاق العالم الإسلامي على تفكيك كلي إلى دول مركزية، وأخرى مصطنعة، ليس لها من التاريخ إلا ما خطته الوثائق البريطانية – الفرنسية. ولعل رد فعل القوى الوطنية على التقسيم والتفكيك كان أشد طرافة وإثارة للدهشة من «المربط اليهودي» نفسه. فما أن حلت دول الانتداب في بلاد الشام حتى سارعت الحركات الوطنية الناشئة إلى رفع شعارات الحق في «تقرير المصير» و«الاستقلال» و«السيادة» بوجه القوى الاستعمارية!!! وكأن هذه القوى جاءت إلى المنطقة بأقل مما رفعته الشعارات. أما الأغرب؛ فيكمن في نظم التعليم التي قامت بتزوير الحقيقة أو إخفائها، وقدمت تاريخا لا علاقة له في الحقيقة. فلم تكن معاهدة «سايكس – بيكو» مثلا هي الوحيدة التي صاغها المستعمر، وانكشفت بعض مضامينها مع الثورة البلشفية في روسيا. بل كان هناك، واقعيا، وفضلا عن بلاد الشام (٤ دول)، أكثر من «سايكس – بيكو» غرزت سكاكينها في قلب العالم الإسلامي، كما هو الحال في شبه القارة الهندية (٨ دول)، وبلاد الترك (٧ دول)، والجزيرة العربية (٧ دول)، وحتى الكرد الذين جرى توزيعهم على أربع دول إقليمية كبرى دون أن يكون لهم أية كيانية تذكر، فضلا عن فصل المشرق العربي عن مغربه، بطريقة جعلت من مصر حائرة في موقعها، بلا هوية إلا من الهوية الفرعونية. فلا هي إلى المشرق أقرب ولا هي من مغرب الدول الخمسة أبعد!!

لكن، وبدون إطالة، فإن أوضح النوايا والأهداف الإستراتيجية التي تقف خلف توطين اليهود في فلسطين، ظهرت في توصية «مؤتمر كامبل»، الذي عقد في العاصمة البريطانية – لندن سنة ١٩٠٥، واستمرت مناقشاته إلى سنة ١٩٠٧. وخرج بتوصية عاجلة مهدت لصدور «وعد بلفور» سنة ١٩١٧، والذي بموجبه أعلنت بريطانيا عزمها إقامة ما أسمته بـ «وطن قومي لليهود في فلسطين». أما توصية «كامبل» فجاء فيها بالحرف ما يلي:

«**أكد المؤتمرون:**

إن إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها. هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة».

هكذا بالنص: «حاجز بشري: قوي ... وغريب» يتسم حصرا بكونه «قوة عدوة لشعب المنطقة»!!! جملتان من الدقة والبيان، بحيث يستحيل معهما التأويل كثيرا. ولا ريب أن الغاية من «شرط القوة» في هذا «الحاجز» هو ضمان قوته على كل صعيد، بما يفوق قوة الآخرين مجتمعين، وبما يستحيل تفكيكه، مع التعهد بتقديم الحماية والدعم المستمرين له من النظام الدولي. أما مضمون الاستحالة فتعني بالضرورة احتجاز أدوات القوة، كالعلم والمعرفة والثقافة والتنمية والاقتصاد والتجارة والسياسة والعسكر والأمن ...،

ومنع «الدولة القومية» في العالم الإسلامي، وليس فقط العربي، من أن تكون شريكة فيها، بحيث يبقى التفوق دائما من نصيب «الحاجز». أما «شرط الغرابة» فهو الضامن لهذا «الحاجز»، الدخيل على المنطقة، بأن يبقى ضمن إطار الحضارة الغربية، وملتزما بأهداف وغايات السياسة الدولية في المنطقة، دون أن يفكر حتى في التفاهم مع دولها، فضلا عن استحالة اندماجه فيها، خشية أن يضعف وتنتفي مبررات وجوده(١٢).

والحقيقة التاريخية أن أوروبا، بعلمائها ومفكريها ومؤرخيها وساستها، يعلمون يقينا أن «اليهودية» بحد ذاتها صارت «مسألة»(١٣) في أوروبا

(١٢) ثمة فرق كبير جدا بين «**التطبيع**» مع الكيان اليهودي و«**الاختراق**». لكن الملفت للانتباه أن بعض أشكال الخطاب السياسي والإعلامي العربي وحتى الثقافي يعتقد بأن التطبيع مطلب ينسحب على الطرفين، العربي واليهودي، في حين نحسب أن المسألة لا تتعلق إلا بالطرف العربي المطالب بمحاصرة حالة العداء العربي لليهود. أما اليهودي فيسعى جاهدا لتحقيق اختراقات إستراتيجية تمس عمق المجتمعات العربية ومعتقداتها، بينما لا يسمح قط باختراق حصونه، لأن كشفه من الداخل سيعني فضح ثقافته العنصرية ونواياه وأحقاده ونظرية الاستعلاء على الآخرين لدى العامة من الناس. لكن المشكلة فيما يتعلق بـ «**المسألة الشيعية**» أشد تعقيدا لكونها لم تنكشف للعامة مثلما هو الحال مع «**اليهودية**» كعدو عقدي صريح. لذا فالدول التي يناصر أغلب أهلها إيران و«**حزب الله**» لم تألف الجوار الشيعي حتى تتعرف على التشيع وأهله عن قرب، بخلاف الدول التي يكون الشيعة جزء من تركيبتها السكانية والاجتماعية بحيث يبدو العداء واضحا وربما صريحا لإيران وأدواتها في العالم الإسلامي.

(**١٣**) ثمة توصيفات كثيرة جدا لما اشتهر في أوروبا بـــ «**المسألة اليهودية**»، منها ما كتبه كارل ماركس، ولعل أشهر التوصيفات مقالة ديتوفسكي. للاطلاع عليها: فيدور ديستوفيكي:

استعصى حلها منذ زمن طويل، إلا من التخلص منهم عبر زج اليهود في المعازل الأوروبية، وإخضاعهم إلى مقاطعة في كافة نواحي المعيش الإنساني. فما عرف عن اليهود، بين كافة بني البشر، أنهم لا يجيدون تعايشا ولا جوارا حضاريا ولا ثقافيا ولا إنسانيا. هذه هي بعض الحقيقة التي تسببت لهم بمذابح دموية كل مائة سنة تقريبا من التاريخ، لاعتقادهم أنهم صفوة الله من خلقه، وأنهم «شعب الله المختار». لذا كان من المستحيل عليهم، بالأمس واليوم وغدا، الاندماج في أية بقعة على وجه الأرض.

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن أن تجد المنظومة الرأسمالية أكثر استجابة لتشغيل هذا «الحاجز» من «اليهودية» العالمية، فيما تتوفر عليه من شروط وخصائص مواتية، سواء من حيث «العداوة» أو من حيث «الغرابة»، فضلا عن مكانة «اليهودية» في الرأسمال العالمي وما توفره من امتيازات في العلم والمال. وفي هذا السياق من العبث الفصل بين اليهودية والحركة الصهيونية.

«**المسألة اليهودية**»، ترجمة حسن سامي اليوسف. وبحسب المترجم فقد نشرت المقالة أول مرة في مجلة «**يوميات كاتب – آذار ١٨٧٧**»، وهي مجلة الكاتب نفسه. وهي موجودة في مجلد «**يوميات كاتب**» من مجموعة الأعمال الكاملة، المطبوعة في بطرس بورغ سنة ١٨٦٦، والصادرة عن «**دار آس سوفورين للطباعة والنشر**»، بعد وفاته بخمس سنوات. على الشبكة: **http://cutt.us/5Wed**

المبحث الرابع
«الحُكْم الجَبْري» والمربط العقدي

هو ذاك «المربط» المنتشر في كل العالم، حتى لو كان مركزه مهبط الوحي، سواء عبّر عنه شيخ أو داعية أو عالم أو تيار أو وزارة أوقاف أو فرقة ظاهرة أو باطنية أو جماعة إسلامية (خيرية ، دعوية، إغاثية، سياسية،...) أو حزب أو منظمة أو اتحاد أو نقابة ... وبموجبه تم وضع الإسلام بنصوصه وتراثه وتاريخه ووقائعه ورموزه وإنجازاته وحضارته تحت وصاية النظم السياسية، وجرى انتزاع الفتوى وتوظيفها في خدمة النظم السياسية، ومن خلالها النظام الدولي وأمنه واستقراره، وبموجب «العقل الجَبْري» فقد تورطت حتى القوى الإسلامية، على اختلاف توجهاتها، بخدمة هذا «المربط» بوعي أو بدون وعي، وكذا فعلت جموع غفيرة من العلماء، فضلا عن تسليم هؤلاء بحق «الدولة القومية» في فرض الوصاية التامة على الدين.

الشائع لدى القوى الإسلامية ورموزها القول بأن الإسلام لم يحدد نظام حكم خاص تخضع له الأمة!! وأن الأمر تُرِكَ للاجتهاد، ورغم ذلك فإن هذا «الاجتهاد» هو الذي يدافع عن «وصاية الدولة» على الدين، وهو الذي يتبنى «الدولة القومية» بكل مدخلاتها ومخرجاتها، بما في ذلك مصطلحات

«الاستقلال» و«السيادة» و«الحرية» و«الوحدة الوطنية» و«العدالة» و«المساواة» و«المدنية» وحتى «الديمقراطية». بل أن هذه القوى أيضا تبنت مصطلحات «الشعب» أو «الأمة»، ودافعت عن تاريخ محلي وحضارة محلية، بحيث غدت هوية كل شعب وانتمائه راجعا إلى «العِرْق» أو «القومية» الجديدة، وليس إلى الإسلام الذي اجتمعت عليه الأمة بمختلف مكوناتها العرقية والقومية لأزيد من ١٣٠٠ عام مضت!!! وفي المقابل لم ترد مثل هذه المصطلحات أو أي منها أو مثلها في التاريخ الإسلامي، ولم يسبق أن اجتمعت الأمة في مثل هذه الصيغة خلال العهد النبوي مثلا أو خلال عهدي الخلافة والملك العاض، أي صيغة الدول والشعوب والقوميات والأعراق والإثنيات.

صيغة صار لنا بموجبها ٥٦ إمام، ٥٦ ولي أمر، ٥٦ هوية، ٥٦ تاريخ، ٥٦ دولة أو أشباه دول، ٥٦ حكومة، ٥٦ دستور، ٥٦ قضاء، ٥٦ لسان ولغة، وأيديولوجيات ونظم عسكر وأقليات وعائلات تابعة، هيمنة استعمارية، حروب، مقاومات ومفاوضات ومساومات، واستبداد بلا أية روادع، فقر وتخلف وجهل وجاهلية وتجهيل، عنصرية، غياب لأية مرجعية أو منظومة معرفية، انحطاط وغثاء بلا حدود ...

في حين أن مخرجات الإسلام تعطينا عقيدة واحدة، مرجعية واحدة، روادع عقدية وقيمية، جغرافيا واحدة، هوية واحدة، أمة واحدة، ولي أمر واحد، جيش واحد، ثبات في الدين، هيبة وعزة في الانتماء، حفظ بيضة

الإسلام، جهاد وفتوحات، فاعلية سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية ومعرفية، لغة قوية، وألسنة فصيحة، قضاء صارم، رقابة وروادع عقدية صارمة...

الثابت الوحيد في الأمر أن الصيغة الحالية للاجتماع الإنساني برمته لم تظهر إلا في زمن «الحُكْم الجَبْري» الذي لا نعرف عن مواصفاته أو ضوابطه الشرعية ما يكفي، لكون العلماء والمؤرخين «امتنعوا» حتى الآن عن الخوض فيه، بقدر ما خاضوا في «الخلافة» و«الملك العاض». ومع أن الإسلام هو نظام حكم وليس دولة، سواء بموجب المواصفات الحديثة أو القديمة، إلا أن الساحة العلمية والبحثية بدت شبه خالية إلا من القوى العلمانية والقومية واليسارية، التي استغلت الفراغ، للزعم بأن الإسلام لم يحدد شكلا للحكم تجتمع عليه للأمة. فأشاعت آراءها هذه وفلسفاتها، وبررت بها الاندراج الصريح في «الحكم الجَبْري»، والتشريع له. هؤلاء، وكثير من المسلمين، استدلوا بالحديث النبوي: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم»!!، وهذا في أحسن الظنون، مع التحفظ، اجتهاد قاصر في تفسير الحديث، أما في أسوئها فهو استعمال مغرض. إذ أن الشأن العام والخاص واقعان حكما في صلب الشريعة والدين وليسا مسألة دنيوية. والاستدلال بالحديث في مثل هذه الشؤون ليس إلا إسقاطا تعسفيا في غير موضعه، فضلا عن أنه ليس ثمة خيار لأية أمة في اختيار «الحُكْم الجَبْري» طوعا. بل وكيف للأمة أن تختار «الهيمنة»؟ فضلا أن تبررها بشرعية دينية؟

إذا استرشدنا بالأحاديث المبشرة بالخلافة فمن المفترض أن تمر الأمة بخمسة مراحل زمنية وأربعة أنماط للحكم، هي:

١) مرحلة «**النبوة**»، ومرجعيتها الوحي، وقد استمرت ٢٣ عاما.

٢) مرحلة «**الخلافة الراشدة**»، ومرجعيتها الكتاب والسنة والسيرة النبوية والصحبة النبوية، وقد أغلقت على ٣٠ عاما.

٣) مرحلة «**الملك العاض**» أو «**العضوض**»، ومرجعيتها الكتاب والسنة، وفقه الحاكم المتغلب، وحواشي السلطة، ومؤرخو العصر. ممن ظهروا ونشطوا في أعقاب الفتنة وتسلم الأمويين للحكم.

٤) مرحلة «**الحُكْم الجَبْري**»، ومرجعيتها الفلسفة الوضعية. وهذه انطلقت مع بدايات القرن١٩ إلى يومنا هذا، لتشمل الأرض، وتُصَبُّ على العالم الإسلامي صبا، لاسيما العالم العربي، بوصفه مبعث الأنبياء والرسل، ومنطلق الانعطافات التاريخية وسنن التدافع في الأرض.

٥) مرحلة «**الخلافة على منهاج النبوة**»، ومرجعيتها الكتاب والسنة.

بمقتضى هذا «التنميط» و«التمرحل» يلزم القول بأنه إذا كانت النبوة لا تفرز إلا تصديقا وإيمانا أو تكذيبا وكفرا، فكذلك الأمر بالنسبة للخلافة، التي لا يمكن لها أن تفرز إلا نمط حياة يقوم على الالتزام بالكتاب والسنة والاقتداء بمنهج النبوة. وينطبق هذا على الملك العاض حتى لو أنتج نمطا من التفكير، يشرع للحاكم المتغلب ويبرر له سيادته. وتأسيسا على ذلك،

وباستثناء «الحُكْم الجَبْري» الذي يبسط سلطان الشرائع الوضعية على الأرض برمتها، فمن شبه المستحيل أن نعاين مثلا في عصر النبوة أو الخلافة أو الملك العاض عبارات من نوع «فقه الاستضعاف» أو «الطاعة العمياء لولي الأمر» أو «التوافق» أو «الوسطية» أو «استعادة الخلافة» أو «تطبيق الشريعة» أو «مساواة» أو «حرية» أو «عدالة» أو «ديمقراطية» أو «تسامح» أو .... وهذا يعني حُكما أن كل نمط وكل مرحلة لها مرجعياتها الشرعية، ومخرجاتها الفقهية، ومصطلحاتها التي تميزها عن الأخرى .. بل أن كل مصطلح هو نتاج مرجعيته. فلا يصح القول مثلا أن «التسامح» مصطلح ساد في عصر النبوة أو القول بأن «استعادة الخلافة» نتاج الملك العاض، أو الزعم بأن المسلمين في عصر الخلافة، مثلا، نادوا بـ «تطبيق الشريعة».

ويلزم الإقرار أيضا أنه لا خيار للأمة إلا المرور عبر كل المراحل، والخروج منها، دون الاعتقاد بزمن محدد، وعليه فإن تَعاقُب المراحل هي عملية دينامية، قد تكون لها مؤشراتها، لكن دون أن نمتلك يقينا في ذلك، إذ ليس لنا في الغيب أن نعلم وقت وفاة الرسول ﷺ، كي نعلم يقينا متى ستنتهي النبوة وتبدأ مرحلة الخلافة مثلا، كما أننا لا ندري متى سندخل في عصر الملك العاض أو نخرج منه، وكذا الأمر فيما يتعلق ببقية الأنماط والمراحل، فإذا كنا قد علمنا «الحُكْم الجَبْري»؛ فلا يلزم ذلك أن نعلم نهايته. لكن إذا كان من الواضحات القول بأننا لسنا في عصر النبوة أو الخلافة فمن المؤكد

أننا لسنا أيضا في عصر الملك العاض، حيث يستحيل الحكم الشرعي في «الدولة القومية» باعتبارها الوحدة السياسية المركزية في النظام الدولي، الذي لا تقبل تشريعاته ومنظماته التابعة والمتخصصة أية دولة مرجعيتها الدين. وعلى هذا تكون الأمة في عصر «الحُكْم الجَبْري» وهو التعبير الموازي لـ «الهيمنة».

إذن هذه المراحل تمثل أربعة أنماط من الحكم. والأرجح أن الجبر ما ان له أن يشق طريقه عميقا في الأرض قبل الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩. والمؤكد أن الأمة تعيش «المرحلة الجَبْريَّة» رسميا بدء من نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٦ والتي خضع فيها العالم الإسلامي دفعة واحدة، ولأول مرة، لسيادة ملل الكفر وفلسفتها الوضعية المهيمنة التي تشكل نمط الحياة السائد في المجتمعات الإسلامية منذ أكثر من مائة عام مضت.

ولعل أبْيَن صورة عن «المربط العقدي»، تقع في نطاق معاينته في إطار «المرحلة الجَبْريَّة». فبما أن الإسلام، في السياسة، هو أصلا نظام حكم أكثر منه دولة، فقد حرص النظام الدولي «الجَبْري» بدايةً؛ على انتزاع سلطان الأمة ممثلا بنظام الخلافة انتزاعا بالقوة القاهرة. لكن السيطرة على المنظومة العقدية بكل مدخلاتها ومخرجاتها، كان هو الأمر الأشد خطرا وفتكا في الأمة من أي أمر آخر. ففي المراحل الثلاث الأولى، «النبوة، الخلافة، الملك العاض»، كانت المرجعية الوحيدة السائدة هي «قَوْلُ اللَّهِ» عز وجل، بعيدا عن أية مرجعيات وضعية، مع تفاوت ما بين مرحلة وأخرى في الفهم والتطبيق

والالتزام. أما في مرحلة «الحُكْم الجَبْري» فلم يعد ثمة مرجعية شرعية، فضلا عن تحول الدين إلى مكون واحد من بين المكونات، ولم يعد أيضا أحكاما شرعية، بعد أن فقدها المسلمون منذ زمن طويل، وورثوا الدين كشعائر وطقوس. وتبعا لذلك غدا ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، في السياسة والعسكر والأمن والاقتصاد والتجارة والمال والثقافة والتربية والتعليم والعلوم والمعرفة ... أكثر حضورا من «قَوْلُ اللَّهِ».

فقد أُخضِع الدين والأمة إخضاعا تاما لمنظومات «الهيمنة» الدولية وشرائعها الوضعية ومرجعياتها. ومن الطبيعي، في ظل «الحُكْم الجَبْري»، أن يتم إسقاط الشريعة ليس كمرجعية في الحكم فحسب بل وتغييبها كنمط حياة وتفكير. وأكثر من ذلك؛ فقد جرى إشاعة وتعميم الفلسفات والمذاهب الوضعية والشرائع الدنيوية والثقافات المنحطة باعتبارها نتاج إنساني وقيما كونية.

وبدا الدين ونظم التعليم الشائعة متطابقة، مع مدخلات «الحُكْم الجَبْري» تطابقا تاما. وغدا الاعتقاد والعبادة والتفكير والتأهيل والتعليم والثقافة والعمل والتجارة والاقتصاد وكافة أشكال التلقي والمعيش، حتى في الأحلام والرؤى، خاضعة لما تفرزه ثقافة «الجَبْرِيَّة» ومنتجاتها العلمية والمعرفية.. تعيش وتنمو وتنتج وتشتغل وتستهلك وتصالح وتعادي وتنام وتصحو بموجب كينونتها وأدواتها ومناهجها وآلياتها المعرفية والذهنية. وتبعا لذلك صار حال الأمة كما قال عز وجل: ﴿كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾،

(الفرقان: ٤٤)!!! أو «غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ». فقد تلقت الأمة من الدين وحقائق التاريخ ما يوافق «الحُكْم الجَبْري» ويشرّع له، وتلقت من العلوم ما يبقيها تحت سلطانه، وحصلت على التكريم بما جعل من المستبد فيها حكيما، والملحد مؤمنا، والفاشي بطلا، والليبرالي مسلما، والماركسي شهيدا، والعالم الخائن والملبس جليلا، والإعلامي المرتزق مخضرما، والمجاهد إرهابيا. وبررت قوى «الهيمنة» العالمية، وبعض أدواتها، انحطاط الأخلاق والقيم بالحرية، ومظاهر الدعارة بالجرأة، وقدمت العمالة والخيانة وجهة نظر،... وأخيرا جرمت التكفير وبرأت المجرمين عبر ما يسمى بـ «حرية الضمير» كما ورد في الدستور التونسي. بل أننا وصلنا إلى حد الانسلاخ عن الفطرة ونظريات النوع الاجتماعي وتحدي الله عز وجل في خلقه.

وفي مستوى الجماعات الإسلامية في زمن «الحُكْم الجَبْري» ذاته فقد شهدنا ظهور الجماعات الإسلامية الحديثة العابرة للحدود كـ «الإخوان المسلمين» و«التبليغ والدعوة» و«حزب التحرير». وبدت في لحظاتها الأولى عقدية النشأة، قبل أن تجرفها اجتهاداتها إلى أعماق الأيديولوجيا، لتستنزفها إلى الحد الذي لم يتبق لها من أطروحاتها إلا ما تحتاجه لتبرر به وجودها. هذا لأنها احتاجت إلى تفعيل جزء محدد في الدين يخدم ظروفا تاريخية معينة، لكنه بدا، مع الزمن، كما لو أنه الدين كله. وبدلا من أن تنتقل إلى طور عقدي يستجيب للظروف والمتغيرات، بحيث تبقى أطروحاتها تدور في فلك العقيدة، لجأت إلى التفتيش في الدين عما يدعم الأطروحة الأولى ويعززها

ويحافظ على استمراريتها، حتى بعد عقود طويلة، تتطلب تفعيل المزيد من الجوانب العقدية!!! وهذا بالتأكيد فعل أيديولوجي من ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وليس فعلا عقديا. إذ أن الإسلام لا يمكن أن يكون جامدا لا حياة فيه، مثلما أن التوحيد لا يمكن أن يقبل القسمة أو يتجزأ.

وثمة تيارات إسلامية ألحقت ضررا بليغا في الأمة والدين كـ «الصوفية» التي تجذرت ثقافةً بين الناس، وتلك التي استوطنت بلاط ولي الأمر بأي ثمن كان كـ « الجامية» و«المدخلية» وفصائلها، فضلا عن الطوائف الباطنية التي، فضلا عن تحالفاتها مع ملل الكفر، دخلت في حروب طاحنة ضد المسلمين، كـ « الإمامية الاثنى عشرية».

مشكلة القوى الإسلامية ونخبها ورموزها، بما فيها الجهادية، أنهم، إلا من رحم الله، لا يريدون أن يدركوا أن اختياراتهم الأيديولوجية ستفضي في النهاية إلى الجمود التام، أو الدخول في مساومات تمس صميم عقيدة الولاء والبراء، وتوطئ للمزيد من الاستبداد والتبعية و« الهيمنة»، والاستنزاف العقدي، والجهل والتضليل، واستباحة أصول الدين، والتسبب بتعريض ديار الإسلام وأهله لمزيد من الكوارث، وتشويه التاريخ الإسلامي، والتنفير من الإسلام وأهله، فضلا عن الانتقاص من حقوق المسلمين، وتركهم لمصائر وحشية ودموية تحت رحمة الخيارات الأيديولوجية، وسطوة قوى الظلم المحلية والعالمية.

وثمة نصوص ومرئيات وسمعيات لا تحصى ولا تعد، من الفتاوى والاجتهادات والتصريحات والمواقف العجيبة، التي صدرت عن أفراد وجماعات ومشايخ وعلماء ودعاة وحركات وأحزاب. وكلها تحدثت في شأن العامة والدين والماضي والحاضر والمستقبل، لكنها لا تمت للدين بأية صلة تُذكر، ناهيك عن أن تكون متضاربة فيما بينها، أو مناقضة لصحيح الدين، إنْ لم تكن محاربة له في المحصلة والصميم.

أيضا تباينت المواقف الشرعية والعقدية والمنهجية، تحت سقف «الحُكْم الجَبْري»، إلى حد العجب حول «الجهاد» و«الخلافة» و«تطبيق الشريعة» وحتى بعض الشريعة .. وأيضا حول نظم الثقافة والاختلاط ودور المرأة والمعاملات والميراث .. كما تباينت حول مشروعية «الدولة القومية» والنظم السياسية والثورات الشعبية .. وتغافلت عن العلاقات والسلوكيات والتحالفات مع القوى الدولية وقواعدها العسكرية[١٤] وغزوها للدول الإسلامية .. وتملصت (من)، إنْ لم تكن قد تواطأت، (على) قضايا الأمة الكبرى كبيت المقدس .. وتجاهلت الأحوال الدامية للمسلمين في بورما

(١٤) في مقالته «**الحرب ضد الإسلام المتطرف – ٢٠١٥/٦/١٥**»، يقول **Jeffrey D. Sachs**: «**تملك الولايات المتحدة الآن أكثر من عشرين قاعدة عسكرية في ستة بلدان في المنطقة (أفغانستان، والبحرين، وجيبوتي، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وتركيا)، فضلاً عن نشر قوات عسكرية على نطاق واسع في بلدان أخرى كثيرة، بما في ذلك مصر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية**». موقع «**بروجيكت سينديكيت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/DZqH**

وأفريقيا الوسطى والأحواز وتركستان الشرقية وأثيوبيا وكينيا إلى حد إنكار وجودهم أو التعامل معهم كبشر.

لذا فإن تنزيل الإسلام، قرآنا وسنة واقتداءً، بمنزلة الأيديولوجيا أو ما يوازيها هو أخطر ما يمكن أن تتعرض له أية جماعة إسلامية، سواء كانت دعوية أو تربوية أو اجتماعية أو جهادية. ففي هذه اللحظة بالذات ستفقد الجماعة أطروحتها العقدية بعد أن تكون قد وقعت فعلا، من حيث تدري أو لا تدري، في منزلة الإسلام الأيديولوجي، لكونهم عجزوا عن التفاعل مع الإسلام وما يتطلبه من استحقاقات شرعية أو عقدية، فاضطروا أو أُجبروا على استعماله كمرجعية، لا للتشريع، بل للحصول منه على ما يلزم من خدمات سياسية أو أمنية أو حركية أو حزبية.

والأرجح أن كل الأمة، وليس فقط النظم السياسية أو هؤلاء وأولئك، وقعت ضحية نمط من التفكير الأيديولوجي في قراءة التاريخ والدين والعقيدة. والمشكلة العويصة أنه إذا ما استوطنت الأيديولوجيا في العقل، كما هي الآن، فلن يكون سهلا على الأمة أن تدرك نمط «الحُكْم الجَبْري» إلا بما تتيحه لغة الشرائع الوضعية المهيمنة، أي لغة الأحزاب والجماعات والحركات والفلسفات والمذاهب الوضعية ومناهجها وبراغماتياتها. لذا فإن كل عالم أو شيخ أو داعية أو مؤرخ أو باحث أو مناصر أو حركة إسلامية أو جماعة جهادية أو حزب إسلامي عليه أن يكون على بينة من أمره، أنه حين يتحدث عن مسائل كـ «الخلافة» أو «تطبيق الشريعة» أو «الدولة الإسلامية» كما لو أنها مشاريع أو برامج سياسية قابلة للتنفيذ، إنما يتحدث

قطعا بلغة «الحُكْم الجَبْري»، أي بلغة الأيديولوجيا أكثر مما يتحدث بلغة الشرع. ولأن الأيديولوجيا مجرد أفكار أو مشاريع أفكار من ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وليست عقيدة أو شريعة، فهي معرضة، بطبيعة الحال، للاستهلاك والزوال. فإما أن يغيبها موت أصحابها وإما أن يطويها الزمن، حيث لا فائدة منها إلا إضاعة الوقت والجهد، أو الوقوع فريسة الصراعات والانقسامات التي تفرزها. كما عليه أن يكون على بينة من أمره أنه لم ينج أحدا، إلا من رحم الله، من هذه الطامة الكبرى التي بلورت، مع الوقت، ما يمكن تسميته بـ «العقل الجَبْري».

في المحصلة فقد حطم «الحُكْم الجَبْري» كل المرجعيات الدينية والأخلاقية والقيمية والتاريخية والسياسية، ولم يعد ثمة مرجعية دينية أو أخلاقية أو قيمية يمكن الاحتكام إليها في فض النزاعات الاجتماعية والخصومات. بل أن استنزاف المرجعيات توالى حتى قاربت التمايزات الاجتماعية والفضائل على الزوال، وتوحدت الثقافة العدائية ما بين الفئات العمرية لتسير بالمجتمع نحو التصادم الحتمي، وحتى عدوانية المجتمع ظهرت ضد نفسه أكثر مما ظهرت ضد أعدائه وخصومه، سواء في الجامعات والمدارس والأسواق والشوارع والأحياء وحتى المساجد أو بين الأقارب والعائلات والقبائل .. وأكثر من ذلك فقد بدا أن الأمة قابلة للانقسام، وخاسرة على كل مستوى، إلا من حقوق المستبدين وطوائف الأيديولوجيا والأقليات، التي غدت حقوقها مقدمة على أية حقوق.

خلاصة القول

لا شك أن النفوذ الأمريكي تراجع في العالم، بفعل الاستنزاف الذي تسببت به «التيارات الجهادية» في العالم، بالإضافة إلى تفاقم أزمات المنظومة الرأسمالية، بسبب الديون أو تضخم الثروات الخاصة بصورة مهولة، ولأن الأيديولوجيات اللغربية استهلكت بالكامل، كما أن مشروعية النظم السياسية في «الدولة القومية» تآكلت بفعل انفجار الثورات الشعبية، إلا أن تحطيم الثورة السورية لـ «المربط» الأمني النصيري في الشام، أوقع قوى الهيمنة برمتها في لحظة انعطاف تاريخية، تهدد بزوال النظام الدولي، إلى حد الحديث عن انهياره علانية.

لذا فإن الحديث الجاري في ساحات الاستراتيجيات الدولية، الفكرية والسياسية والأمنية والعسكرية، تحث الخطى، بصورة جنونية، على استحداث مربط بديل عن «المربط النصيري»، أبلغ أثرا، وأشد خطرا، وأجدى نفعا، حتى من «المربط اليهودي» في بيت المقدس. فالعجز الدولي عن التحكم والسيطرة يوازيه عمل شاق، يجري على قدم وساق لاختراق قلب العالم الإسلامي من الداخل، عبر تأسيس مربط جديد هو «المربط الصفوي». أما خطورته بالمقارنة مع «المربط اليهودي» فتكمن في كونه يمتلك ديمغرافيا اجتماعية في قلب الحواضر الإسلامية العقدية، وهو ما يفتقد إليه «المربط اليهودي» المكشوف عقديا والصريح عدائيا.

وكما سبق القول في أكثر من مناسبة مكتوبة أو مرئية ف «المربط» ليس فقط معاهدة أو أوراق أو مواثيق أو دساتير أو قوانين، ولا أشخاص يوالون النظام الدولي، أو حتى خونة وعملاء، أو أصحاب مصالح وامتيازات؛ بل هو قوة مادية، تحظى بالحماية الدولية وتضطلع بوظيفة، ولها القدرة على الفعل والتدخل. ومنذ إقامة النظام الدولي وإلى يومنا هذا لم يكن من وظيفة لـ «المرابط» الأربعة إلا المحافظة على «الأمن» و«الاستقرار»، ليس في مواضعها، بل في المنطقة بدايةً، مرورا في العالم الإسلامي، وفي العالم نهايةً. لذا فإن أي إخلال في مواضع نظم «المرابط» فهو بالضرورة إخلال في أمن النظام الدولي، وفي «قواعد الهيمنة»، يستدعي التدخل، إما عبر الأدوات المحلية، وإما بتدخل عبر أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، أو عبر التدخل الأمني، أو العسكري المباشر.

لا يجادلن أحد بأن أحقد طائفتين هما من تتوليان مهمة التدخل العسكري أو الأمني. لكن أخطر «المرابط» هما المربطان «الثقافي» و«العقدي». فالمسؤولية هنا ليست مسؤولية نظم سياسية محلية أو دولية فحسب، بل مسؤولية الأفراد والجماعات والمؤسسات والأحزاب والحركات والجماعات السياسية والتربوية والتعليمية والثقافية. فأيٌّ من هؤلاء إما أن يكون بنَّاءً في فعله أو هداماً، بما لا يقل عن فعل النظم ذاتها محليا أو دوليا.

ولعل الأسوأ فيما وصل إليه حال «المربط العقدي» أن حدوده بدت قابلة للاتساع، إلى الحد الذي باتت فيه أعتى وأعرق القوى الدولية، والطوائف المعادية للإسلام والمسلمين، تمارس وصاية علنية وفاضحة على

الدين. فالرئيس الأمريكي، باراك أوباما، غدا يتحدث عن «الإسلام الصحيح» وعن «حرب مع الأشخاص الذين جنحوا عن الإسلام» أو الذين «انحرفوا عن الإسلام»! وكذا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حين تحدث عن حاجة فرنسا إلى «إسلام فرنسي»، أو «إسلام الأنوار» بصيغة المستشرق الفرنسي الراحل، جاك بيرك، أو «الإسلام الحداثي» بصيغة مؤسسة «راند»! فضلا عن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، الذي ظهر في صور، وهو جالس يلقي محاضرة في مسجد في جيبوتي، وفي مناسبة أخرى يعرّف «التطرف» بأنه «عدو الإسلام»! بل أن المتحدث باسم الجيش «الإسرائيلي»، أفيجاي أدرعي، بات يعظ المسلمين، على صفحته بموقع «تويتر»، بآيات قرآنية. والمشكلة أن الغالبية الساحقة تعاملت مع الأمر بمنطق السخرية في حين أنها تؤشر حقيقة على حجم الكارثة في المدى الذي وصلت إليه الوصاية الدولية على الدين الإسلامي!!!

بعض المصادر والمراجع والحواشي

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الحديث الشريف

ثالثا: المراجع

١- «**الأسد: لا تفاوض مع الجماعات المسلحة**، ١١/١٢/٢٠١٥، موقع «**الجزيرة نت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/c4MR4**

٢- د. أكرم حجازي: «**الثورة السورية ومسارات التدويل**»، سلسلة حلقات: «**هوية الثورة وخياراتها (٨) – ٢٥/٧/٢٠١٢**»، و«**نحو الوصاية العسكرية!!! (٩) – ٢٥/٨/٢٠١٢**»، و«**الاختراق (١١) – ١٨/١١/٢٠١٢**»، و«**البديل: إما إبل الثورة أو خنازير أوباما (١٢) – ٢٣/١١/٢٠١٢**»، و«**الكمائن**» و«**الهررة**» **(١٣-١) – ١٨/٣/٢٠١٣**»، و«**حين تستأسد «الهررة»!!! (١٣-٢) – ٢٠/٣/٢٠١٣**»، و«**الصراع على النظام الدولي (١٤ / ٢ – ٢) – ١٥/٩/٢٠١٣**».

٣- «**أوكرانيا ومحاربة تنظيم الدولة تتصدران مؤتمر ميونيخ للأمن**»، ٢٠١٥/٢/٦. موقع «**الجزيرة نت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/W0rFn**

٤- «**بوتين يتحدث عن تنسيق مع الجيش الحر بسوريا**»، ٢٠١٥/١٢/١١، موقع «**الجزيرة نت**»، على الشبكة: http://cutt.us/2BqWt

٥- سليمان بن صالح الخراشي، «**كيف تسللت الليبرالية إلى العالم الإسلامي؟**»، بحث منقول بتصرف يسير من كتاب «**الفكر الاجتماعي في مصر**»، للدكتور بسام البطوش، نقلا عن: سامي سليمان السهمي، **التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة)، **٢٠٠٠**، ص **٧٢- ٧٥**، ص **٢٩٠- ٢٩٦**. موقع «**صيد الفوائد**»: http://cutt.us/jVRW

٦- «**سيناتور أمريكي** (مقابلة): **إذا سقطت دمشق فنهاية أوروبا لن تكون بعيدة**»، موقع قناة روسيا اليوم «**RT - ٢٠١٥/٣/١٩**»، على الشبكة: http://cutt.us/tDEXz، وعلى موقع «**يوتيوب**»: **http://cutt.us/fQnaS**

٧- فيدور ديستوفيكي: «**المسألة اليهودية**»، ترجمة حسن سامي اليوسف. وبحسب المترجم فقد نشرت المقالة أول مرة في مجلة «**يوميات كاتب – آذار ١٨٧٧**»، وهي مجلة الكاتب نفسه. وهي موجودة في مجلد «**يوميات كاتب**» من مجموعة الأعمال الكاملة، المطبوعة في بطرس

بورغ سنة ١٨٦٦، والصادرة عن «**دار آس سوفورين للطباعة والنشر**»،بعد وفاته بخمس سنوات. على الشبكة: **http://cutt.us/5Wed**

٨- مقالة «**الدولة العميقة**»، موسوعة «**ويكيبيديا**»، على الشبكة: http://cutt.us/5lK32

٩- موقع «**ويكيبيديا**»: http://cutt.us/wbIu

١٠- Jeffrey D. Sachs: « الحرب ضد الإسلام المتطرف – ٢٠١٥/٦/١٥»، موقع « **بروجيكت سينديكيت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/DZqH**

١١- Jeffrey D. Sachs مقالة بعنوان: « **خراب الحرب – ٢٠١٤/٧/٢١**»، موقع « **بروجيكت سينديكيت**»، على الشبكة: **http://cutt.us/rZPiR**

الحكم الجبري
مقدمات ونتائج

توطئة

ليست الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تضرب العالم الرأسمالي وكذا انتشار الإباحية والفقر والغلاء وانحدار القيم وسيادة العلاقات العدوانية بين الدول والنظم من جهة وفيما بين الناس من جهة أخرى إلا علامات تدل على أن البشرية والمعيش الإنساني وصل إلى طريق مسدود، جعلها تبدو وكأنها تنعطف بسرعة لا مثيل لها. وبالتأكيد فإن الثورات الشعبية العربية مثلت رأس حربة هذا الانعطاف، لاسيما وهي وقد قدمت نموذجا مميزا للاحتجاج الإنساني على الظلم الذي بات يستوطن في كل مكان.

وبطبيعة الحال لن تستسلم قوى «الجبر» وأدواته المحلية، كعادتها، قبل أن تخوض منازلتها الأخيرة بحيث تتجلى سنة التدافع الإنساني على مشاهد مؤلمة من الكرّ والفرّ، سلماً أو حرباً، وعلى امتداد الاجتماع الإنساني في الأرض. لكنها منازلة لا يمكن أن تنتهي إلا بإزالة الفساد وصلاح الخلق وعبادة الله في الأرض. وفي هذا الوقت الذي تتهافت فيه الأيديولوجيات وتُستنزف فيه آخر المذاهب الفلسفية والمادية، وتفقد صلاحيتها للاستهلاك البشري؛ وحيث لن يكون ثمة بديل لملء الفراغ إلا الإسلام، ستبدو الحاجة ملحة إلى دور فعال للعلماء بعيدا عن الانزواء أو أية أجندات سياسية أو أمنية، إبراءً للذمة في الخلافات التي تضرب الأمة خاصة في قلب هذا التدافع العاصف.

نحن أمة تعيش في زمن «الجبر» حيث لا صوت للإسلام والمسلمين إلا بشق الأنفس. وقد لا يهم الأمة أن تدرك إنْ كانت في أول «الجبر» أو في آخره. لكن يهمها أن تعلم ولو سببا واحدا يمنع العلماء من التوقف عميقا عند هذه المرحلة، والتحصن بأهل الرأي والمشورة والنصح والعلم والمعرفة، كي تكون قراءاتهم وفتاواهم مبنية على وضوح المشهد برمته وليس على جزء منه، ولتقديم كل ما يلزم من الفهم الشرعي والموضوعي الذي يسمح للأمة بأن تعرف حقوقها وواجباتها وتستبين طريقها دون تخبط أو كوارث عقدية وبشرية. فلا يصح ولا يجوز، وليس عدلاً؛ بل ومن الظلم الفادح، أن يتصدى خواص الأمة وعامتها لمسائل هي من اختصاص العلماء الشرعيين أكثر من غيرهم، فكيف بمن يتصدر شأن العامة من الدهماء والمغرضين والجهلة والمتنطعين؟

وعليه؛ فإذا كان من حق الأمة أن تحتمي بكلمة العلماء الربانيين الذين لا يخشون في الله لومة، لائم فمن الواجب عليهم أن يستجيبوا ويقروا، بشكل قاطع، أن الأمة واقعة فعلا تحت «الحكم الجبري»، وأنهم يتحملون أمانة إخبارهم، بشكل قاطع أيضا، بماهية التوصيفات الشرعية والحكم الشرعي لهذا النمط من الحكم، وكل ما أفرزه «الجبر» من قضايا خلافية تروج وتدافع (عن) أو تحارب وتجاهد النظام الدولي وشرائعه ونظمه السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتعليمية والثقافية والقيمية.

في هذا السياق سنشرع في التأصيل لموضوع «الحكم الجبري»، بمقدماته ونتائجه، ثم في معاينة أنماط التفكير التي أنتجت ما نعتقده عقلا جبريا قرأ المسائل العقدية بلغته وليس بلغة الشرع. فماذا نجد؟

• الجبر لغةً وشرعاً

«الجبر» في بعض المحتوى اللغوي هو القهر والإكراه، ويقال: «جَبَرَهُ على الأمر وأَجْبَرَهُ: أي قَهَرَهُ عليه، وأَكْرَهَهُ على الإتيان به». و«رجل جَبَّار: أي مُسَلَّط قاهر»، و« الجَبَّارُ هو: الذي يَقْتُلُ على الغَضَبِ والقَتَّال في غير حق». وفي التنزيل: «وإِذا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ»، وكذلك قول الرجل لموسى عليه السلام: «إِن تُرِيدُ إِلا أَن تكونَ جَبَّاراً في الأَرض»، أَي « قتَّالاً في غير الحق، وكله راجع إِلى معنى التكبر»، أي، وبحسب اللغة، إلى «العظمة والتجبُّر والترفُّع عن الانقياد». وفي السياق اللغوي يمكن ملاحظة الشمول في عبارة «جَبَّاراً في الأَرض»!! بمعنى أن «الجبر» يقع على جميع من في الأرض وليس على جزء منها.

وفي التعبير السياسي الشائع فـ «الجبر» هو « الهيمنة». و«اسم الفاعل» منها في اللغة هو «المهَيمِن»، و«اسم المفعول: المهيمَن عليه». و«هيمن المصلِّي: قال آمين»، أي: «اللهم استجب» أو «ليكن كذلك»، وهي هنا تفيد الخضوع والتسليم. وعن هيمنة الكتاب ورد في التنزيل: «مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ»: أي، بحسب تفسير السعدي،

«مشتملا على ما اشتملت عليه الكتب السابقة وزيادة في المطالب الإلهية والأخلاق النفسية». ويقال: «هَيْمَنَ الطَّائِرُ عَلَى فِرَاخِهِ: أي رَفْرَفَ»، و«أَحْكَمَ هَيْمَنَتَهُ: أي سَيْطَرَتَهُ وسَطْوَتَهُ»، ويقال أيضا: «هَيْمَنَ على كذا: أي سيطر عليه وراقَبه وحفِظَه».

المبحث الأول
شروط الدخول في «الجبر»

إذن «الجبر» (= الهيمنة) مفهوم ينطوي على معاني العمومية والشمولية، ويتأسس على «العظمة والتجبُّر والترفُّع عن الانقياد»، وتبعا لذلك سيمتلك من السمات المميزة التي تمكنه من ممارسة: (١) القهر والإكراه (التسلط)، و(٢) إحكام السيطرة والسطوة (الإخضاع)، و(٣) الرقابة، و(٤) الحفظ، على كل من في الأرض، تحت تهديد «القتّال في غير الحق». فما هي الشروط التي توفرت في مجموعة بشرية بحيث باتت الطريق للدخول في مرحلة «الجبر» ممهدة؟

الشرط الأول: عصر العلم والمعرفة

فقد توجت المرحلة الوضعية التي مرت بها أوروبا في تحقيق صدمة حضارية تمثلت بانتقال البشرية من المرحلة البيولوجية إلى المرحلة الميكانيكية مع مطالع القرن ١٩. هذه النقلة العلمية والمعرفية تعني على وجه التحديد:

١- أن أوروبا تمكنت من تعريف المادة والقدرة على السيطرة عليها والتحكم بها ومن ثم تشكيلها كيفما تشاء. فالمادة هي مجموعة من الجزيئيات. وكي نتلمس قيمة التعريف يكفي أن نعرف أن العالم الرقمي الذي

يقوم على تكنولوجيا «النانو» يعرف وحدة « النانو» بكونها تساوي جزء من مليار جزء!!! فإذا كانت الحضارة التي نشهدها قد مرت من العصر الميكانيكي إلى العصر الصناعي ثم التكنولوجي وأنتجت هذه الهيمنة بكل موجوداتها وتجلياتها الوحشية التي نعرفها فماذا ستنتج تكنولوجيا «النانو» القادمة؟ وأي حضارة سنعيشها؟

٢- وأن أوروبا بانتقالها النوعي تمكنت من الاستثمار في الزمن ومراكمته بصورة لا مثيل لها. فما كان يستهلك من الزمن لإنجازه أياما أو شهورا أو سنوات صار من الممكن إنجازه ربما في ساعات، وهذا يعني الاستحواذ على كم هائل من الوقت لا يمكن تخيل مخرجاته في شتى قطاعات التشغيل والحياة الإنتاجية، وبالمقارنة مع ما يمكن أن توفره العلوم الرقمية من الوقت فسيكون الأمر أبعد من قدرة رواد هذه العلوم على التخيل.

ولمزيد من الإيضاح يمكن ملاحظة أنه قبل العلوم الرقمية كانت وكالة نازا الأمريكية للأبحاث الفضائية تحتاج إلى ٢٠ دقيقة كاملة للتواصل ذهابا مع مركبة فضائية ومثلها كي تتلقى الجواب!!!! لكن مع انفجار تكنولوجيا العلوم الرقمية انتهى عصر إهدار الوقت ودخلنا في عصر استثماره. وحين تصبح منتجات العلوم الرقمية، لاسيما الذكاء الاصطناعي ومنتجاته، هي نمط الحياة الذي يميز الدول والشعوب فلا شك أن مراكمة الوقت ستبلغ أرقاما فلكية. وبمقارنة بسيطة يمكن القول أن الإنسان في العصر التكنولوجي

سار بسرعة الطائرة والصاروخ .. لكنه في العصر الرقمي قد يسير بسرعة الضوء.

٣- وأن أوروبا صارت بحاجة إلى مراكمة ما تحتاجه من ثروات وموارد للاستثمار في العلم والمعرفة، وللصرف على الانطلاقة الصناعية. ولتحقيق ذلك لا بد من انطلاق العربة الاستعمارية بكل وحشيتها باتجاه دول العالم كافة.

٤- وتعني، وهو الأهم، أن أوروبا العقلانية غدت مؤهلة لامتلاك أدوات القوة النوعية التي تمكنها ليس فقط من الوصول إلى أبعد نقطة ترى فيها مصالحها، بل والحفاظ على هذه المصالح سواء كانت موجودة في المكان نفسه أو بعيدة عنه.

ميزة هذا الشرط أن المعرفة والعلم هما بالضرورة امتيازات ومكاسب قيمية ومادية خاصة بقوى الجبر العالمية نفسها، وبالتالي فهي ليست قيما كونية ولا امتيازات قابلة للتقاسم والمشاركة مع البشرية. وتبعا لذلك فلا معنى لأية مفاهيم تتحدث عن وحدة الإنسانية وقيم المساواة والعدالة والتسامح والحرية والديمقراطية ... كأسس بنيوية لاكتساب أدوات القوة وإنتاجها إلا في ذات منظومة الجبر. أما خارج المنظومة فليس ثمة مبرر أو وظيفة لترويجها إلا للاستهلاك البشري وليس للإنتاج.

الشرط الثاني: إقامة «الدولة القومية»

تعتبر بريطانيا، بنظر المؤرخين السياسيين أقدم دولة ظهرت بالمحتوى السياسي المؤسسي الراهن، وقد تشكلت في أعقاب الثورة الإنجليزية (١٦٤٠ – ١٦٦٠) في صيغة اتحاد سياسي من إنجلترا وويلز واسكتلندا في ١/٥/١٧٠٧. ولأن بريطانيا ذات عقيدة بروتستانتية فلم تتأثر أوروبا التي تدين غالبيتها بالمذهب الكاثوليكي كثيرا، إلا في أعقاب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩.

قبل ولادة «الدولة القومية» كانت أوروبا أشهر ميدان في الصراع بين الفرق الدينية المسيحية التي لعنت بعضها، وكفرت بعضها بعضا، وخاضت حروبا طاحنة فيما بينها لقرون طويلة ومظلمة ودموية؛ فقد كان من الطبيعي أن تتميز أوروبا بكونها ساحة للصراعات الفكرية الناجمة عن هيمنة الكنيسة، باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن نمط الحياة واحتكار التشريع فيما يجوز ولا يجوز. وعلى وقع المعاناة والثمن الباهظ الذي دفعه العلماء من أرواحهم وأجسادهم شق «العقل الوضعي» طريقه إلى الحياة الأوروبية، واستطاع أن يتجاوز المرحلتين «الميتافيزيقية» و«المثالية» ويبلغ المرحلة « الوضعية».

وفي السياق كانت أوروبا أول ميدان في الصراع على «فكرة القومية» التي بدأت كـ «نزعة» تغزوها منذ أواخر القرن ١٨، إلى أن تبلورت واستقرت كمفهوم على وقع الحروب الدموية والحراك السياسي واللغوي والإرادة العامة في العيش المشترك والاقتصاد وحتى الثقافة والقيم والأيديولوجيا وصولا إلى البايولوجيا التي طبعتها بالطابع التنافسي والعنصري الاستعلائي. وفي النهاية

أسفرت عن تفكك الصيغة الإمبراطورية في الاجتماع الإنساني الأوروبي إلى صيغة قومية على شاكلة البريطانيين، السلاف، الألمان، اليهود، .... .

في المحصلة فإذا كانت النشأة التاريخية لـ «الفكر القومي» الأوروبي ليست إلا نتاج أصيل لكل هذه الصراعات والأفكار؛ بما فيها «عصر الأنوار» الذي عج بالفلسفات الوضعية كالليبرالية والعلمانية والعنصرية والمذاهب المادية كالاشتراكية والرأسمالية والماركسية، فإن «الدولة القومية»، لا يمكن أن تكون إلا الابنة الشرعية لهذا «الفكر »، ولأنها قامت على أنقاض «الدولة الدينية» فهي بالضرورة والنشأة معادية للدين بقطع النظر إنْ كان وضعيا أو سماويا، صحيحا أو محرفا. ومع نمو النزعة القومية لم يعد الناس يتعارفون فيما بينهم على خلفية الانتماء الديني، كأن يقال: هذا مسلم وذاك مسيحي أو يهودي أو مجوسي أو بوذي أو هندوسي ... . وتبعا لذلك لا تقيم «الدولة القومية» أي وزن للدين في الحياة العامة، ولا تستعمله إلا كمعطى وظيفي في الحشد الاجتماعي لتحقيق أغراض سياسية أو اجتماعية. بل أننا لن نجد على وجه الأرض دولة واحدة تحكم بموجب الدين. ويشمل ذلك دولة اليهود في فلسطين التي أسسها العلمانيون والملاحدة اليهود بنسبة تزيد عن ٨٠%. ولم تكن اليهودية بحد ذاتها هدفا بقدر ما كانت، ولما تزل، مشروعا سياسيا لمنظومة استعمارية صرفة جرى تغطيتها بلباس توراتي مزعوم.

لكن أطرف ما في «الدولة القومية» أنها شابهت الكنيسة في استلهامها لإرث الحضارتين اليونانية والرومانية وحتى المسيحية، ولم تتخل أبدا عن ثنائية «الأسياد» و«العبيد»!! فالنظام الفيودالي الذي ساد أوروبا تحت حكم الكنيسة لم يكن إلا استيحاء، وإلى حد كبير، من الفلسفة الإغريقية ذاتها في تجلياتها «الإفلاطونية» للمجتمع والدولة من جهة، وللعلاقة بين «الأسياد» و«العبيد» من جهة ثانية، حيث لم يكن ثمة «مجتمع» ولا «مواطن» ولا حتى «إنسان» بقدر ما كان هناك «أسياد» و«عبيد». لذا ليس غريبا أن يقوم النظام الدولي الراهن على ذات الثنائية فيما يسمى زورا بالعصر الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان. ومن يقرأ كتاب أفلاطون المسمى الجمهورية (The city) فضلا عن النظريات العنصرية والوحشية في «مبدأ السكان» و«أصول الاقتصاد السياسي» لروبرت مالتوس (14/٢/١٧٦٦– ٢٣ /١٢/١٨٣٤) و«الأمير» لميكيافيلي (3/٥/١٤٦٩– ٢١ /٦/١٥٢٧) سيعلم جيدا حقيقة «الدولة القومية» المتوحشة التي تتغنى بها أوروبا، وتشكل الوحدة السياسية المركزية للنظام الدولي القائم حاليا. ولا يغير من هذه الحقيقة التاريخية الوثيقة الشهيرة التي كتبها فلاسفة التنوير في أعقاب الثورة الفرنسية باسم: «حقوق الإنسان والمواطن»! حيث لم يكن ثمة إنسان ولا مواطن ولا مجتمع في أوروبا. وهي ذات الوثيقة التي أقرتها هيأة الأمم المتحدة في ١٩٤٨/١/١٠ باسم «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»!!! إعلانهم ومشكلتهم وليس مشكلة العالم الإسلامي والمسلمين. ولم تصلنا هذه المشاكل إلا لما قامت «الدولة القومية».

لذا لم يكن غريبا، مع هكذا مرجعيات، أن تكون «النازية» و«الفاشية» و«العنصرية» و«الفوضوية» و«الأممية» و«الصهيونية» و«الماسونية» منتجات أصيلة لـ « الفكر القومي» الأوروبي أولا، ولـ «الدولة القومية» ثانيا، وليست بدعا من القول. هذه الحمولة أثبتت مخرجاتها، بالوقائع القاطعة، أنها أشد دموية من «الدولة الدينية» في أوروبا. فـ «الدولة القومية» هي التي قادت حملات الاستكشاف الضخمة في العالم، وهي التي انطلقت في حملات استعمار واستعباد وقهر الشعوب، وهي التي نشطت في عمليات نهب منظمة لثروات الأمم، وهي التي أفرزت قيمها حربين عالميتين، وقنابل ذرية اختُبِرت فاعليتها على البشر، وهي التي أودت بحياة عشرات الملايين من ضحايا الإبادة والحروب والتعذيب، وهي التي زرعت أنظمة الاستبداد ورعتها، فضلا عن تفكيك العالم الإسلامي. وفي المحصلة فإن كل النظام الرأسمالي، بشكل أو بآخر، ليس إلا إعادة تدوير للنظام الفيودالي في أوروبا. وحتى الكنيسة نفسها ليست بريئة منه.

الشرط الثالث: إقامة النظام الدولي

مع اكتشاف المادة والسيطرة عليها والانتقال من صيغة «الدولة الممتدة» إلى صيغة «الدولة القومية» باتت الطريق ممهدة لإقامة نظام دولي يمكِّن أوروبا من تقاسم النفوذ فيما بينها ويسمح بالسيطرة على العالم. وكانت سنة ١٨٢٤ أولى بواكير النظام الجديد الذي أسسته أوروبا ودعت الدولة

العثمانية، بخبث، للانضمام إليه. لكن ما كان على أوروبا أن تدركه، وقد فعلت مبكرا، أن الانتقال من صيغة العلاقات الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية بين الدول، إلى صيغة النظام الدولي لن ترى النور ما لم يتم تفكيك الدولة العثمانية بأية وسيلة، بوصفها آخر وأخطر «الدول الممتدة»، بل والعابرة للقارات، وهو ما كان إلا أن يحصل في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٣ – ١٩١٦).

بدأ تفكيك قلب العالم الإسلامي فعليا ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر. فاحتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٢، وتونس سنة ١٨٨٢، وفي نفس السنة احتلت بريطانيا مصر. وفي سنة ١٩١١ احتلت إيطاليا ليبيا. وتبعا لذلك بدت مصر حاجزا فاصلا بين المغرب العربي ومشرقه.

بعد الحرب العالمية الأولى أقدمت الدول الاستعمارية الأوروبية على إنشاء أول منظمة دولية باسم عصبة الأمم سنة ١٩١٩، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ورثتها هيأة الأمم المتحدة. وضمت سلسلة من المؤسسات العامة والمتخصصة أبرزها مجلس الأمن الذي يضطلع بحسب الميثاق بمهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. لكنه في واقع الحال ليس إلا «المركز = النظام الدولي» الذي يمتلك من أدوات القوة كالعلم والمعرفة (تكنولوجيا التسلح) والعولمة (أدوات الاتصال والإعلام) ومصادر الطاقة (النفط والغاز) والغذاء (الإنتاج الغذائي والدوائي) ما يمكنه من التحكم

والسيطرة والرقابة والقدرة على التدخل والحفاظ على امتياز الهيمنة على العالم.

ولأن النظام الدولي قابل للتفكك خاصة وأنه أقيم على أنقاض العالم الإسلامي القابل للالتحام، فقد حرص بناته على تحصين نفسه من الانهيار عبر ربطه بثلاثة مرابط في عقر ديار الإسلام. لذا لم يكن عبثا أن يكون:

١- المربط اليهودي في بيت المقدس، وهو عبارة عن قاعدة عسكرية متقدمة لمنع أي شكل من أشكال الالتحام.

٢- المربط الأمني الدولي النصيري في الشام، ومهمته احتواء كافة حركات التحرر والتمرد التي ستنشأ ردا على تفكيك العالم الإسلامي والهيمنة.

٣- المربط العقدي المنتشر في كل العالم، حتى لو كان مركزه مهبط الوحي، والذي بموجبه جرى انتزاع الفتوى وتوظيفها في خدمة النظام الدولي وأمنه واستقراره، فضلا عن فرض الوصاية التامة للدولة القومية على الدين.

المبحث الثاني
الوقوع في «الجبر»

ليست الشروط الثلاثة التي عرضناها إلا تعبيرا عن البنية التحتية لـ «الجبر» الذي سيخضع لسلطانه وتشريعاته كل بني البشر. أما العالم الإسلامي، وفي القلب منه العالم العربي، فقد استأثر بنصيب الأسد من «الجبر» الذي صُبَّ عليه صبا. فماذا نجد؟

(١) الجغرافيا

أول ما يمكن أن نلاحظه في ظل «الجبر» هو انهيار معادلة الصراع العسكري بين «الكفر» و«الإيمان»، والتي كانت سائدة في أنماط الحكم الثلاثة السابقة (النبوة والخلافة والملك العاض أو العضوض). فقد كانت وقائع الصراع بين العالم الإسلامي وملل الكفر تجري على الثغور. ورغم خسارة العالم الإسلامي الكثير من الأمصار والحواضر إلا أنه كان يكسب أيضا حتى في قلب أوروبا التي اخترق حصونها الكبرى. لكن بعد الحرب الأولى بات واضحا أن ملل الكفر أطبقت على العالم الإسلامي دفعة واحدة، ولم ينج مَصْرٌ واحد من الهيمنة، مما يعني (١) استحالة إفلات ولو دولة واحدة أو مجتمع إسلامي من المراقبة والسيطرة والتحكم، أو (٢) استعادة القدرة على إقامة ملاذ آمن يمكن الانطلاق منه ثانية، أو (٣) السعي لامتلاك

سلطان العلم والمعرفة أو أية أدوات للقوة خارج السيطرة، لأن التحام العالم الإسلامي تحت نظام الخلافة، وفي ظل العلوم الرقمية مثلا، أمر يثير لدى «المركز» أشد درجات الفزع.

بل أن العالم الإسلامي تعرض مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق، سياسي واجتماعي، شديد لم يزل قائما منذ أكثر من مائة عام. فقد قسمت (١) بلاد الشام إلى أربعة دول قومية، و(٢) بلاد الترك إلى ستة دول، و(٣) الجزيرة العربية إلى سبعة دول، و(٤) المغرب العربي إلى خمسة دول، و(٥) بلاد الهند إلى ثلاثة دول، و(٦) الكرد تم حرمانهم من أي كيان سياسي وتوزيعهم على أربع دول إقليمية كبرى، و(٧) بدت مصر، المنزوعة الهوية حتى الآن، حدا فاصلا بين المشرق العربي ومغربه.

ولعل أطرف ما حل في العالم العربي ظهور دول لا يزيد عدد السكان فيها، غداة إعلان استقلالها، عن أقل من بضعة عشرات من الآلاف مع مساحة من بضعة مئات أو كذا ألف كيلو متر مربع، بحيث لو وقف أحد ما على طرف الدولة من مرتفع بسيط يمكنه رؤية كل أطرافها. مع ذلك اتخذت هذه الدول من مجالس شوراها أو شعبها مسميات من نوع «مجلس الشعب» أو «مجلس الأمة»!! واستنبتت لها تاريخا غالبيته الساحقة من وثائق الحكومة البريطانية. وغني عن البيان أن دولا بهذا الحجم لا يمكن أن تتمتع بأية فرصة في الاستمرارية خارج «المركز» الذي أنشأها.

(٢) الدين

بما أن الإسلام، في السياسة، هو أصلا نظام حكم أكثر منه دولة، فقد حرص النظام الدولي «الجبري» على انتزاع سلطان الأمة ممثلا بنظام الخلافة انتزاعا بالقوة القاهرة. وفي المقابل أُخضِع إخضاعا تاما لمنظومات القوة الدولية وشرائعها الوضعية. ومن الطبيعي، في ظل الجبر، أن يتم إسقاط الشريعة ليس كمرجعية في الحكم فحسب بل وكنمط حياة. وأكثر من ذلك فقد جرى إشاعة وتعميم الفلسفات والمذاهب الوضعية والشرائع الدنيوية والثقافات المنحطة باعتبارها نتاج إنساني وقيما كونية.

وبدا الدين ونظم التعليم الشائعة متطابقة مع مدخلات «الجبر» تطابقا تاما. وغدا الاعتقاد والعبادة والتفكير والتأهيل والتعليم والثقافة والعمل والتجارة والاقتصاد وكافة أشكال التلقي، حتى في الصراعات والمصالحات والتنشئات والأحلام والرؤى، خاضعة لما تفرزه ثقافة «الجبر» وعلومه .. تعيش وتنمو وتنتج وتشتغل وتستهلك وتصالح وتعادي وتنام وتصحو بموجب كينونته وأدواته ومناهجه وآلياته المعرفية والذهنية. وتبعا لذلك صار حال الأمة كما قال عز وجل: «كالأنعام بل هم أضل سبيلا»!!! فقد تلقت الأمة من الدين ما يوافق «الجبر» ويشرّع له، وتلقت من العلوم ما يبقيها تحت «الجبر»، وحصلت على التكريم بما جعل من المستبد حكيما، ومن الفاشي القومي بطلا، والليبرالي مسلما، والماركسي شهيدا، والعالم الخائن والملبس جليلا، والإعلامي المرتزق مخضرما، والمجاهد إرهابيا. وبررت قوى

«الجبر» العالمية وبعض أدواتها انحطاط الأخلاق والقيم بالحرية، ومظاهر الدعارة بالجرأة، وقدمت العمالة والخيانة بوصفها وجهة نظر، ... وأخيرا جرمت التكفير وبرأت المجرمين عبر ما يسمى بـ « حرية الضمير» كما ورد في الدستور التونسي بعد الثورة.

في المحصلة فقد حطم «الجبر» كل المرجعيات الدينية والأخلاقية والقيمية والتاريخية، ولم يعد ثمة مرجعية دينية أو أخلاقية أو قيمية يمكن الاحتكام إليها في فض النزاعات الاجتماعية والخصومات، وتوالى استنزاف المرجعيات حتى قاربت التمايزات الاجتماعية والفضائل على الزوال، وتوحدت الثقافة العدائية ما بين الفئات العمرية لتسير بالمجتمع نحو التصادم الحتمي، بل أن عدوانية المجتمع ظهرت ضد نفسه أكثر مما ظهرت ضد أعدائه وخصومه، سواء في الجامعات والمدارس والأسواق والشوارع والأحياء وحتى المساجد أو بين الأقارب والعائلات والقبائل .. وأكثر من ذلك فقد بدا أن الأمة قابلة للانقسام وخاسرة على كل مستوى إلا من حقوق أولياء الأمور وطوائف الأيديولوجيا والأقليات التي غدت مقدمة على أية حقوق.

(٣) الهوية

في ظل «الجبر» خسر الاجتماع الإسلامي، على مستوى الفرد والجماعة، وجوده التاريخي كأمة وهوية ووقائع، وتم استبدالهما بـ «الدولة القومية» بصيغتها السياسية، وفي حمولتها التاريخية ومرجعياتها الأوروبية القائمة على الظلم والاستعباد والعداء المطلق للدين، بعيدا عن اية انتماء

عقدي أو تاريخي. واستبدلت الحدود العقدية بالحدود الوطنية، والشريعة بالدستور. ولعله من الطريف ملاحظة أن الدولة القائمة حاليا لا تمت للعالم الإسلامي بأية صلة تذكر لا من قريب ولا من بعيد، وليس لها أية هوية تذكر إلا من التبعية والخضوع لـ «المركز». فلا هي دولة إسلامية تُعْرَف، ولا هي دولة عربية تُعْرَف، ولا هي وطنية، وكذا الأمر فيما يتعلق بالهوية الأيديولوجية للنظام السياسي؛ فلا هو ماركسي يُعْرَف، ولا هو اشتراكي، أو رأسمالي، أو لبرالي، أو علماني، أو فاشي، أو نازي. ولأنها، دولة ونظام، خاليان من أية هوية أو مرجعية محددة، إلا من كونهما خليطا «أيديولوجيا» أشبه ما يكون بـ «طبيخ النّوَرْ»، فقد جرى التعبير عنهما إعلاميا واجتماعيا وسياسيا وحتى شرعيا بدولة فلان وعلان، ودولة حفظه الله وسدده .. أو دولة أطع ولو جلد ظهرك وأخذ مالك .. أو دولة البطانة الصالحة التي تعينه إذا عزم وتذكره إذا نسي .. وأخيرا دولة البلطجة والشبيحة!!!

إنها باختصار دول « المركز» في أبشع مكوناتها ومرجعياتها وحمولاتها التاريخية وأفعالها وجرائمها ووحشيتها .. وهويتها هويته أصلا وفصلا ومنبتا. أما نظمها السياسية فهي أدوات «الجبر» المؤتمنة عليها. ومع كل هذا تجد من يصفها بـ «دولة القانون» أو من يردد ببلاهة عجيبة ... «وأفتخر»!!!!!

وبحسب «أيديولوجيا النّوَرْ» هذه فمن الممكن أن تجتمع المتناقضات في الشخصية المسلمة كما تجتمع في الحركات والجماعات الإسلامية، بحيث نجد إسلاميا يؤمن باللبرالية حتى النخاع ويدافع عنها كما يدافع عن العلمانية

حتى الممات، أو ماركسيا يقرأ القرآن ويُصلى عليه في الجامع ويُدفن في مقابر المسلمين، أو وطنيا عنصريا يتخذ من الفكر القومي منهج حياة له، أو اشتراكيا برجوازيا يعيش قمة الرأسمالية، أو عالما شرعيا وهو للدين محرف، وللقتل مشرع وللفتنة محرض، أو قاضيا عن الظلم مدافع، وللحقوق مضيع، أو فنانا وهو في النفاق مبدع، أو فاجرة في التكريم أما مثالية، أو رويبضة في شأن العامة يتحدث، ... . ولو أسقطنا هذه الثنائيات المتناقضة على مناحي الحياة لوجدناها في الدين والسياسة والثقافة والتعليم والتجارة والاقتصاد والاجتماع والصحة وغيرها.

ولعل أسوأ ما خلفته «أيديولوجيا النّوَرْ» هي تلك الثقافة العجيبة اللامبالية التي استوطنت في صميم الفرد والمجتمع. وفي ظلها، تماثلت ثقافة الفرد والمجتمع والدولة. وجردت ثلاثتهم من أية مسؤولية شرعية أو أخلاقية أو حتى موضوعية تجاه الآخرين، حتى صار من المستحيل تَصوُّر أي حضور ذي جدوى لعقيدة الولاء والبراء، بل أن المستقر والشائع والمألوف أن نجد فردا يُقمَع أو مجموعة تُضطَّهد أو شعبا يُذبَح دون أن يحرك أحد، حتى في الجوار، ساكنا.

(٤) حكم الكفر.

إذ بخلاف الأنماط الثلاثة السابقة فإن «الحكم الجبري» هو النمط الوحيد الذي أخرج العالم الإسلامي من سقف التوحيد وزج به تحت سقف الكفر العالمي. وتبعا لذلك ستجد الأمة نفسها تحت نمط «الحكم الجبري» ضحية لـ:

- قوى الهيمنة العالمية كالصليبية واليهودية والرافضة والبوذية والهندوسية بكل ما أفرزته من قوى حليفة ومادية باطشة، وأيديولوجيات وضعية ونظم سياسية وفلسفية سائدة، وأنماط حضارية وثقافية معيوشة، يمكن أن تتقبل أية ديانة أو مذهب أو فرقة أو جماعة إلا الإسلام شكلا ومضمونا؛
- القوى المحلية الحارسة للدولة القومية وهويتها وولاية الأمر فيها كالدول العميقة والموازية وأجهزتها الأمنية وجيوشها ومؤسساتها ومراكزها المالية والاقتصادية والإعلامية والعلمية والمعرفية إلى جانب أقلياتها وعلمائها ومفكريها ودهمائها وشيوخها ومرجعياتهم؛
- الجهل المدقع والثقافات الغريبة التي استوطنت في وعي العامة وسلوكها حتى أمست أنماط حياة قادرة، بوعي أو بدون وعي، على الاستهانة واللامبالاة في الأصول الشرعية وما تفرضه من قواعد سلوك إلى حد إجهاضها، والاكتفاء بلغة «ما علينا» .. «وحد الله».. «صلي عالنبي، صلينا».. «إن شاء الله» ... «مفهوم مفهوم».. «مش مختلفين؛ ولكن»!

هذا هو الحكم الجبري بما تيسر من بحث. فكيف سينعكس على عقل المسلم؟

«العقل العقدي» و«العقل الجبري»

﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾

بدلا من أن تواجه قوى الأمة، خاصة العلماء والحركيين والمفكرين، «الحكم الجبري»، عبر تشخيصه أولا، ثم التعامل معه ثانيا، تعايشت معه حتى صارت تفكر بعقلية «الجبر»!! فلما وقعت في ﴿قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ طغى «العقل الجبري» على «العقل العقدي»، فاختلط الدين بالدنيا والسياسة الوضعية بالسياسة الشرعية والحلال بالحرام والحق بالباطل.

في هذا الجزء سيكون لدينا في هذه البحث ثلاثة محاور هي:

- **أنماط الحكم في الإسلام**
- **الإسلام ولغة الأيديولوجيا**
- **نماذج أيديولوجية لمفاهيم عقدية:**
  - الخلافة
  - الشريعة
  - نظرية الإعداد

المبحث الأول
أنماط الحكم في الإسلام

الشائع لدى القوى الإسلامية ورموزها القول بأن الإسلام لم يحدد نظام حكم خاص تخضع له الأمة!! وأن الأمر تُرِكَ للاجتهاد، لكن هذا «الاجتهاد» يتبنى «الدولة القومية» بكل مدخلاتها ومخرجاتها بما في ذلك مصطلحات «الاستقلال» و«السيادة» و«الحرية» و«الوحدة الوطنية» و«العدالة» و«المساواة» و«المدنية» وحتى «الديمقراطية». وفي المحصلة سيتبنى هذا الاجتهاد أيضا مصطلحات «الشعب» أو «الأمة» مثلما سيضطر إلى تبني تاريخا محليا وحضارة محلية، بحيث تغدو هوية كل شعب وانتمائه، راجعا إلى «العرق» أو «القومية» الجديدة، وليس إلى الإسلام الذي اجتمعت عليه الأمة بمختلف مكوناتها العرقية والقومية لنحو ١٣٠٠ عام مضت!!! والسؤال: هل وردت مثل هذه المصطلحات أو أي منها أو مثلها في التاريخ الإسلامي؟ وهل سبق أن اجتمعت الأمة في مثل هذه الصيغة خلال العهد النبوي مثلا أو خلال عهدي الخلافة والملك العاض؟ أي صيغة الدول والشعوب والقوميات والأعراق والإثنيات؟ أم أن الصيغة الحالية لم تظهر إلا في العهد الجبري؟ وهل من الصحيح الاعتقاد حقا بأن الإسلام لم يحدد للأمة شكلا للحكم تجتمع عليه، حتى يبدو الشكل الحالي

وكأنه مشروعا إنْ لم يكن طبيعيا؟ أليس هذا اندراجا في «الحكم الجبري» وتشريعا له؟

هنا سنفكر عقديا وليس وضعيا. فمما لا شك فيه أن أحاديث الخلافة تفند هذه الأطروحة تفنيدا تاما. وانطلاقا من حديث حذيفة عن الخلافة سنورد فيما يلي أبرز الأحاديث التي بينت أنماط الحكم في الإسلام وكذا المراحل التي ستمر بها الأمة إلى أن تقوم الساعة:

١) عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ بَشِيرٌ رَجُلًا يَكُفُّ حَدِيثَهُ، فَجَاءَ أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ، فَقَالَ: يَا بَشِيرُ بْنَ سَعْدٍ أَتَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي الْأُمَرَاءِ؟ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا أَحْفَظُ خُطْبَتَهُ، فَجَلَسَ أَبُو ثَعْلَبَةَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ " ثُمَّ سَكَتَ قَالَ حَبِيبٌ: " فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صَحَابَتِهِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ أُذَكِّرُهُ إِيَّاهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، يَعْنِي عُمَرَ، بَعْدَ الْمُلْكِ

الْعَاضِّ وَالْجَبْرِيَّةِ، فَأُدْخِلَ كِتَابِي عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَسُرَّ بِهِ وَأَعْجَبَهُ(١٥).

٢) عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَنْتُمْ فِي نُبُوَّةٍ وَرَحْمَةٍ، وَسَتَكُونُ خِلَافَةٌ وَرَحْمَةٌ، وتكون كذا وكذا، وتكون مُلْكًا عَضُوضًا فَيَشْرَبُونَ الْخُمُورَ وَيَلْبَسُونَ الْحَرِيرَ، وَمَعَ ذَلِكَ يُنْصَرُونَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ..

٣) الخلافة ثلاثون عاماً، ثم يكون بعد ذلك الملك.

٤) عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أول هذا الأمر نبوة ورحمة ثم يكون خلافة ورحمة ثم يكون ملكا ورحمة ثم يكون إمارة ورحمة ثم يتكادمون عليه تكادم الحمر فعليكم بالجهاد وإن أفضل جهادكم الرباط وإن أفضل رباطكم عسقلان.

(**١٥**) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده وهو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م حديث رقم: ١٨٤٠٦. قال المحقق: إسناده حسن وقد صححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة، حديث رقم: ٥، وقال الحافظ الهيثمي: رجاله ثقات، وصححه الحافظ العراقي في السلسلة الصحيحة ١ / ٣٤.

٥) رواه إسحاق بن راهويه: أبنا جَرِيرٌ، ثنا لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابن سَابِطٍ الْجُمَحِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ قَالَ: "كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَتَنَاجَيَانِ بَيْنَهُمَا حَدِيثًا، فَقُلْتُ لَهُمَا: أَمَا حَفِظْتُمَا فِي وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: فَجَعَلَا يَتَذَاكَرَانِهِ فَقَالَا: إِنَّمَا بدء هذه الأمة نبوة ورحمة ثم كائن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلافة ورحمة، ثم كَائِنٌ مُلْكًا عَضُوضًا، ثُمَّ كَائِنٌ عُتُوًّا وَجَبْرِيَّةً وَفَسَادًا فِي الْأُمَّةِ يَسْتَحِلُّونَ الْخُمُورَ وَالْفُرُوجَ وَفَسَادًا فِي الْأُمَّةِ، يُنصرون عَلَى ذَلِكَ ويُرزقون حَتَّى يَلْقَوُا اللَّهَ.

٦) عن أنس، الذي له حكم المرفوع، قال: إنها نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة، ثم ملك عضوض، ثم جبرية، ثم طواغيت.

٧) عند أحمد قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُلْكُ" قَالَ سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ). ولفظه عند أبي داود بسند صحيح عن سفينة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص: "خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً... .

٨) وعن سهل بن أبي خيثمة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: ألا وإن الخلفاء بعدي أربعة والخلافة بعدي ثلاثون سنة نبوة ورحمة ثم

خلافة ثم ملك ثم جبرية وطواغيت ثم عدل وقسط، ألا إن خير هذه الأمة أولها وآخرها.

إذن الأمة، وبموجب الأحاديث أعلاه، ستعرف، على الأرجح، أربعة أنماط حكم على التوالي هي: (١) النبوة، و(٢) الخلافة، و(٣) الملك العاض، و(٤) «الحكم الجبري». لكنها ستقطع خمسة مراحل زمنية هي: (١) النبوة، و(٢) الخلافة، و(٣) الملك العاض، و(٤) «الحكم الجبري»، وأخيرا (٥) الخلافة.

وضمن هذه الأنماط والمراحل يلزم الانتباه الشديد إلى أن كل نمط من الأنماط الأربعة هو بالضرورة نمط حياة له مرجعياته وفقهه ومصادر تلقيه:

- المرحلة النبوية، ومرجعيتها الوحي الذي لا يكون بموجبه إلا التصديق والإيمان.
- مرحلة الخلافة، ومرجعيتها الكتاب والسنة والمنهج النبوي الذي يحث على الاقتداء. أو الصحبة النبوية.
- الملك العاض، ومرجعيته القرآن والسنة، وفقه الحاكم المتغلب.
- مرحلة «**الحكم الجبري**»، ومرجعيته الشرائع الوضعية حيث الاستعباد. وهو الوحيد من بين المراحل الأربعة الذي يقع خارج أي مستوى من الشريعة.

يلزم الفهم من «التنميط» و«التمرحل» القول بأنه إذا كانت النبوة لا تفرز إلا تصديقا وإيمانا أو تكذيبا وكفرا فكذلك الأمر بالنسبة للخلافة التي

لا يمكن لها أن تفرز إلا نمط تفكير يقوم على الاقتداء بمنهج النبوة. وينطبق هذا على الملك العاض الذي أنتج نمطا من التفكير يشرع للحاكم المتغلب ويبرر له سيادته، ولكن بشروط. وكذلك على «الحكم الجبري» الذي يحكم بسلطان الشرائع الوضعية. وتأسيسا على ذلك فمن شبه المستحيل أن نعاين مثلا في عصر النبوة أو الخلافة أو الملك العاض عبارات من نوع «فقه الاستضعاف» أو «طاعة ولي الأمر» أو «التوافق» أو «الوسطية» أو «استعادة الخلافة» أو «تطبيق الشريعة» أو «مساواة» أو «حرية» أو «عدالة» أو «ديمقراطية» أو «تسامح» أو .... وهذا يعني حُكما أن كل نمط وكل مرحلة لها مرجعياتها الشرعية ومخرجاتها الفقهية ومصطلحاتها التي تميزها عن الأخرى .. بل أن كل مصطلح هو نتاج مرجعيته. فلا يصح القول مثلا أن «التسامح» مصطلح ساد في عصر النبوة أو القول بأن «استعادة الخلافة» نتاج الملك العاض أو القول أن المسلمين في عصر الخلافة نادوا بـ «تطبيق الشريعة».

ويلزم الإقرار أنه لا خيار للأمة إلا المرور في كل المراحل والخروج منها دون الاعتقاد بزمن محدد، وعليه فإن تعاقب المراحل هي عملية دينامية قد تكون لها مؤشراتها لكننا دون أن نمتلك يقينا في ذلك، إذ ليس لنا في الغيب أن نعلم وقت وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، كي نعلم يقينا متى ستبدأ

مرحلة الخلافة[١٦] مثلا، كما أننا لا نعرف متى سندخل في عصر الملك العاض أو نخرج منه، وكذا الأمر فيما يتعلق ببقية الأنماط والمراحل.

وفي ضوء حديث الأمة عن «تطبيق الشريعة» وهي تستبشر بها أو تعدّ للاحتكام إليها أو استعادة الخلافة يلزم أيضا الإقرار بأن الأمة (١) تعيش المرحلة الرابعة، أي مرحلة «الجبر»، وأنها (٢) خبرت ثلاثة أنماط، وقطعت ثلاثة مراحل، لكنها، بالتأكيد، لم تقطع «الجبر» بعد وبالتأكيد لم تَخْبره شرعيا ولا موضوعيا من قبل!!! فالأمة عاشت النبوة وخبرتها مثلما عاشت الخلافة والملك العاض وخبرتهما، لكنها لم تَخْبر «الحكم الجبري» رغم أنها تعيشه. وبخلاف الأنماط الثلاثة السابقة، التي وردتنا أخبارها عبر الكتاب والسنة والسيرة والتاريخ والتراث فلم نقع، بحدود علمنا وبحثنا، على نص ولو يتيم يوصف لنا «الجبر» وحال الأمة تحته، أو يخبرنا عن ماهية مدخلات «الجبر»؟ وماهية مخرجاته؟ وما هو الحكم الشرعي في كل نازلة، حتى تكون الأمة على بينة من أمرها وليس كما هو حالها اليوم لا تعرف آنَهَا من غدها.. هذه الوضعية البائسة هي التي أوقعتنا بلغة الأيديولوجيا في الوقت الذي نتحدث فيه عن الإسلام وحال الأمة. أما كيف؟ فلنتابع! ولنعاين نماذج من التفكير بين ما يفترض أن يكون عقلا عقديا وما يبدو فعليا عقلا جبريا.

(١٦) الخلافة الأولى هي المرحلة الوحيدة التي ورد فيها حديث يدل على أنها ثلاثون عاما.

المبحث الثاني
الإسلام ولغة الأيديولوجيا

«الأيديولوجيا» هي أفكار ينتجها البشر في زمان ما ومكان ما. ففي منتصف القرن١٩ ظهرت بمعنى صناعة الفكر، قبل أن تتحول لاحقا إلى مفهوم قابل للتنظير دون أن تخرج عن المعنى الأصلي لها. ومن المفترض أنها انعكاس لواقع مهيمن في الزمان والمكان. لكن وفق منهج التفكير العقدي، فمن أعجب وأبلغ تعريفاتها على الإطلاق تلك الآية الكريمة التي وردت في كتاب الله عز وجل: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، (المدثر: ٢٥)! ولأنها كذلك في صميم الصميم فلا تلبث أن تنتهي أو تضمحل أو تنزوي بمجرد زوال الواقع الذي أنتجها. وهذا ينطبق على كافة الفلسفات والأطروحات الوضعية وكل ما أنتجته من أفكار ومفاهيم ومصطلحات وتصورات وبنى ذهنية ومعرفية، أو مادية وسياسية واقتصادية وثقافية وقانونية ومثلها.

في زمن الخلافة الراشدة شهدنا بذرة الخوارج في العهد النبوي تغدو نبتة مثلما شهدنا بذرة التشيع وهو يغدو دينا آخر من ﴿ قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، لا علاقة له بالإسلام إلا بالنسبة. وفي زمن الملك العاض شهدنا ظهور فرق الأيديولوجيا الدينية كالتشيع بفرقه المتعددة والصوفية بطرقها والمعتزلة والبهائية والأشعرية، رغم تخلي صاحبها عن معتقداته ....، مثلما شهدنا ظهور فرق

الأديان الوضعية الاستعمارية كالقاديانية عشية « الجبر»، فضلا عن عشرات الفرق الأخرى التي أحدثت في الدين ما ليس منه.

أما في زمن «الجبر» ذاته فقد شهدنا تيارات ضالة ومضلة كالجامية ومنتجاتها، بالإضافة إلى ظهور الجماعات الإسلامية الحديثة كالإخوان المسلمين والتبليغ والدعوة وحزب التحرير وغيرهم. وبدت في لحظاتها الأولى عقدية النشأة قبل أن تجرفها اجتهاداتها إلى أعماق الأيديولوجيا لتستنزفها إلى الحد الذي لم يتبق لها من أطروحاتها إلا ما تحتاجه لتبرر به وجودها. هذا لأنها احتاجت إلى تفعيل جزء محدد في الدين يخدم ظروفا تاريخية معينة، لكنه بدا، مع الزمن، كما لو أنه الدين كله. وبدلا من أن تنتقل إلى طور عقدي يستجيب للظروف والمتغيرات، بحيث تبقى أطروحتها تدور في فلك العقيدة، لجأت إلى التفتيش في الدين عما يدعم الأطروحة الأولى ويعززها ويحافظ على استمراريتها حتى بعد عقود طويلة استدعت تفعيل المزيد من الجوانب العقدية!!! وهذا بالتأكيد فعل أيديولوجي من ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ وليس فعلا عقديا. إذ أن الإسلام لا يمكن أن يكون جامدا لا حياة فيه، مثلما أن التوحيد لا يمكن أن يقبل القسمة أو يتجزأ.

مشكلة القوى الإسلامية ونخبها ورموزها أنهم لا يريدون أن يدركوا أن اختياراتهم الأيديولوجية ستفضي في النهاية إلى الجمود التام أو الدخول في مساومات عقدية تمس صميم عقيدة الولاء والبراء، وتوطئ للمزيد من الاستبداد والتبعية والهيمنة والاستنزاف العقدي والجهل والتضليل واستباحة

أصول الدين وديار الإسلام وأهله وتشويه التاريخ الإسلامي، فضلا عن الانتقاص من حقوق المسلمين وتركهم لمصائر وحشية ودموية تحت رحمة قوى الظلم المحلية والعالمية.

ثمة نصوص ومرئيات وسمعيات لا تحصى ولا تعد من الفتاوى والاجتهادات والتصريحات والمواقف العجيبة التي صدرت عن أفراد وجماعات ومشايخ وعلماء ودعاة وحركات وأحزاب. وكلها تحدثت في شأن العامة والدين والماضي والحاضر والمستقبل، لكنها لا تمت للدين بأية صلة تُذكر، ناهيك عن أن تكون متضاربة فيما بينها أو مناقضة لصحيح الدين إنْ لم تكن محاربة له في المحصلة والصميم. وإذا استشهدنا ببعض الأمثلة للتوضيح فسيكون لزاما علينا أن نتساءل، مبدئيا، عن المنزلة الشرعية التي يمكن بمقتضاها تنزيل تصريحات لعلماء شرعيين يعتقدون في تقديم الحرية على التوحيد أو الشريعة أو حتى الاستقلال أو الاثنين معا!؟ أو عن المنزلة الشرعية التي يمكن بمقتضاها تنزيل أقوال أخرى تعتقد بأن القضاء الدولي الوضعي عادل ومنصف!!؟ أو تلك التي تعتقد بصحة ولاية الكافر على المؤمن!؟ أو تلك التي تدعو أو تبرر القتل الوحشي لولي الأمر بدعوى الحفاظ على الأمن؟ أو تلك التي تستميت بالدفاع عن الاستبداد وسائر أنواع الظلم بدعوى الابتعاد عن الفتنة؟ أو تلك التي تتهكم على بعض الصحابة والعلماء وتسخر منهم دفاعا عن شرعية فرقة ما مهددة بالحظر نظرا لانحرافاتها العقدية؟ أو تلك التي تتنكر لأحكام شرعية وأصول عقدية وتسعى إلى حمْل

الأمة على معتقداتها!!!؟ أو تلك التي تعترف بالجهاد في زمان ومكان ما ثم تنفيه في ذات المكان وفي زمان آخر، بل وتعتبره قتالا في سبيل الطاغوت، أو تلك الاجتهادات التي ترد كل أمر في الأمة إلى ولي الأمر باعتبار الفرد من العامة مجرد بصقة. بل أنها تظهر ولي الأمر وكأنه الوحيد الذي له الحقوق والامتيازات والقول الأول والأخير في شأن الأمة والدين، حتى ولو زنا وشرب الخمر على الملأ مباشرة. وما الرعية سوى عبيد ليس عليهم إلا الطاعة العمياء!!!!!

أيضا تباينت المواقف الشرعية والعقدية والمنهجية، تحت سقف «الحكم الجبري»، إلى حد العجب حول «الجهاد» و«الخلافة» و«تطبيق الشريعة» وحتى بعض الشريعة.. وأيضا حول نظم الثقافة والاختلاط ودور المرأة والمعاملات والميراث.. كما تباينت حول مشروعية «الدولة القومية» والنظم السياسية والثورات الشعبية.. وتغافلت عن العلاقات والسلوكيات والتحالفات مع القوى الدولية وقواعدها العسكرية وغزوها للدول الإسلامية.. وتملصت من قضايا الأمة الكبرى كبيت المقدس والتطبيع مع اليهود أو الصلح معهم وحروب الإبادة وحتى الانسلاخ عن الفطرة وإشاعة الفجور في قلب الحواضر العقدية العظمى.. وتجاهلت الأحوال الدامية للمسلمين في تركستان الشرقية وأثيوبيا وكينيا وميانمار ونيجيريا والهند والصين وروسيا وأفريقيا الوسطى وغيرها رغم حرقهم وتقتيلهم وتشريدهم وحتى إنكار وجودهم.. ومن المثير حقا أن نجد القسم الأعظم من الأمة يتحدث عن

«الدولة القومية» وكأنها أول المطاف وآخره، حيث لا تاريخ قبلها ولا حضارة ولا دين ولا وجود إلا بها وإلا فالعدم!!!

لذا فإن تنزيل الإسلام بمنزلة الأيديولوجيا أو ما يوازيها هو أخطر ما يمكن أن تتعرض له الأمة أو أية جماعة إسلامية. ففي هذه اللحظة بالذات ستفقد الجماعة أطروحتها بعد أن تكون قد وقعت فعلا، من حيث تدري أو لا تدري، في منزلة الإسلام الأيديولوجي. هؤلاء المشتغلون في الشأن الإسلامي وغيرهم وقعوا في هذه المنزلة لكونهم عجزوا عن التفاعل مع الإسلام وما يتطلبه من استحقاقات شرعية أو عقدية فاضطروا أو أُجبروا على استعماله كمرجعية، لا للتشريع، بل للحصول منه على ما يلزم من خدمات سياسية أو أمنية أو حركية أو حزبية.

والأرجح أن كل الأمة وقعت ضحية نمط من التفكير الأيديولوجي في قراءة التاريخ والدين والعقيدة. والمشكلة العويصة أنه إذا ما استوطنت الأيديولوجيا في العقل، كما هي الآن، فلن يكون سهلا على الأمة أن تدرك نمط «الحكم الجبري» إلا بما تتيحه لغة الشرائع الوضعية المهيمنة، أي لغة الأحزاب والجماعات والحركات والفلسفات والمذاهب الوضعية ومناهجها وبراغماتياتها.

لذا فإن كل عالم أو شيخ أو داعية أو مؤرخ أو باحث أو مناصر أو حركة إسلامية أو جماعة جهادية أو حزب إسلامي عليه أن يكون على بينة

من أمره، أنه حين يتحدث عن مسائل عقدية كـ «الخلافة» أو «تطبيق الشريعة» أو «الدولة الإسلامية» كما لو أنها مشاريع أو برامج سياسية قابلة للتنفيذ، إنما يتحدث قطعا بلغة «الجبر»، أي بلغة الأيديولوجيا وليس بلغة الشرع. ولأن الأيديولوجيا مجرد أفكار أو مشاريع أفكار من ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وليست عقيدة أو شريعة، فهي معرضة، بطبيعة الحال، للاستهلاك والزوال. فإما أن يغيبها موت أصحابها وإما أن يطويها الزمن، حيث لا فائدة منها إلا إضاعة الوقت والجهد، أو الوقوع فريسة الصراعات والانقسامات التي تفرزها. كما عليه أن يكون على بينة من أمره أنه لم ينج أحدا، إلا من رحم الله، من هذه الطامة الكبرى التي بلورت، مع الوقت، ما يمكن تسميته بـ «العقل الجبري».

ولعله من الملفت للانتباه ملاحظة أن حال السنة في سعيهم إلى «الخلافة» مثلا صار كحال الشيعة في سعيهم إلى عودة «الإمام الغائب»!!! بل وحال كل ملة أو مجموعة أيديولوجية تنتظر الخلاص على يد مهديها المنتظر، حتى صرنا نعاين جماعات صار لها كربلائيتها أو مظلوميتها أو هلوكوستها أو محنتها التاريخية!! لكن من يستطيع مثلا أن يقطع في القول أننا نحتاج إلى وقت معين لإنجاز المهمة؟ أو أن هذا الحزب يمتلك المشروع الكامل لـ «استعادة الخلافة»؟ أو أن هذه الدولة هي «نواة الخلافة»!؟ أو أن هذه الجماعة ستسلم الراية للمهدي؟ فهل مثل هذه الأطروحات من «قول الله» أم من ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾؟

المبحث الثالث
نماذج أيديولوجية لمفاهيم عقدية

ثمة ثلاثة نماذج سنعاينها للوقوف على نمط «التفكير الجبري» في مواضع كبرى، هي: «الخلافة» و«تطبيق الشريعة» و«نظرية الإعداد»، على أن نواصل النظر في الكثير من المفاهيم العقدية التي اعتدنا الترويج لها بعيدا عما تحاجه من فقه يخرجنا من دائرة الجدل الذي يفرزه «العقل الجبري».

(١) الخلافة

ومن أمثلة هذا التفكير، في السياق، أن «العقل الجبري»، رغم يقينه بعدم جدوى اختياراته ومناهجه، إلا أنه لا يجرؤ على التوقف عند عبارات حاسمة كالتي وردت مثلا في حديث الخلافة، أما لماذا؟ فلأن التوقف سيؤدي إلى انكشاف الأطروحة برمتها وربما هدمها!! وهو ما سيحرج صانعيها الذين قد يشعرون بانتقاص من كونهم كانوا على خطأ، وهذا إنْ حصل فليس له من توصيف إلا الكِبْر. وإلا؛ فكيف يكون هناك من يتحدث، مثلا، عن مشاريع خلافة و«نواة خلافة» والرسول صلى الله عليه وسلم في كل مرحلة من مراحل الحكم يقول: «تكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها»!!؟

أما إنْ كانوا يعلمون بأيديولوجية الأطروحة، ويصرون عليها فلعل التفسير الأرجح لهذا الإصرار يكمن فعليا في الخشية من التكلفة الباهظة التي تدفعهم إلى التمسك بالأيديولوجيا! ذلك أن التفكير بموجب الشريعة وما تفرزه من استحقاقات شرعية وعقدية سيؤدي إلى التورط في كلفة يصعب الوفاء بها. في حين أن ترحيل الأطروحات العقدية إلى الأيديولوجيا من شأنه أن يخفض التكلفة إلى حد الاندماج والتماهي مع ما تفرضه الهيمنة من شروط، وهذا ليس إلا هروبا صريحا يحاول، عبثا، أن يخفي حقيقة «العقل الجبري» حين يفكر ويتصرف وفقا لما تتطلبه الهيمنة وليس وفقا لمتطلبات الشريعة كمرجعية، وما تتطلبه على وجه التحديد من إعادة النظر جذريا في نظرية الإعداد.

إذا أمعنا النظر في حديث حذيفة عن الخلافة، سنلاحظ الفرق بين تحليل ينطلق من فرضيات عقدية وآخر ينطلق من ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾. لكن قبل ذلك لنتساءل: عن أي خلافة يجري الحديث؟

- **حديث أم سلمة**

روت أم سَلَمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يكون اختلافٌ عند موتِ خليفة، فيخرج رجل من بني هاشم فيأتي مكة فيستخرجه الناسُ من بيته وهو كاره، فيبايعونه بين الرُّكن والمقام، فيُجَهَّز إليه جيشٌ من الشام حتى إذا كانوا بالبيداءِ خُسِف بهم، فيأتيه عصائب العراق وأبدال الشام، وينشأ رجلٌ بالشام وأخواله كَلبٌ، فيُجهَّز

إليه جيشٌ فيهزمهم الله فتكون الدائرة عليهم، فذلك يوم كَلْب الخائبُ مَن خاب من غنيمة كلب فيستفتح الكنور ويَقْسم الأموال، ويُلقي الإسلامُ بجِرانِه إلى الأرض، فيعيش بذلك سبع سنين، أو قال تسع سنين».

هذا الحديث الذي رواه الطبراني في «الأوسط»، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»، يتفق رواةُ الحديث وشُرَّاحُه على أن المقصود فيه هو المهدي عليه السلام. لكن الحديث يُخبر بصريح القول عن: (١) حدث لم يقع بعد منذ العهد النبوي وإلى يومنا هذا! و(٢) وخلافة قائمة، و(٣) موت خليفة، و(٤) وخلاف يقع بين المسلمين في أعقاب موت الخليفة: «يكون اختلاف عند موت خليفة فيخرج رجل ...»، وهو (٥) المهدي الذي «يستخرجه الناسُ من بيته وهو كاره، فيبايعونه بين الرُّكن والمقام...».

هذا الحديث بالذات يضع أطروحة «استعادة الخلافة» وفق حديث حذيفة على المحك. إذ أنه يكشف عن خلافة قائمة تسبق خلافة المهدي. وهذا يعني أن: (١) الأمة يمكن أن تقيم خلافة في مكان ما من العالم الإسلامي وهي واقعة تحت «الحكم الجبري»! بمعنى أن الخلافة والخليفة في ذلك الوقت لن يتمكنا من الإطاحة بـ «الحكم الجبري»، أو أن (٢) الأمة استعادت سلطانها فعلا وبايعت خليفة أو أكثر إلى أن نشب خلاف بعد موت أحد الخلفاء. وفي كل الاحتمالات ستكون خلافة لكنها قطعا ليست «على منهاج النبوة» بحيث يدخل الإسلام «كل مدر ووبر». وهذا يؤشر

على أن (٣) الأمة تحتاج إلى وقت ما بين استعادة سلطانها وإقامة خلافة «على منهاج النبوة».

• حديث أنس

حديث أنس، «إنها نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة، ثم ملك عضوض ، ثم جبرية، ثم طواغيت»، يكاد يكون مطابقا لحديث حذيفة من حيث التنميط والمرحلة لكنه يخبر في روايته عن مرحلة سادسة هي مرحلة « الطواغيت». وهذا يعني أنه سيكون لدينا خمسة أنماط حكم بدلا من أربعة، وستة مراحل بدلا من خمسة. وهذا لا يستوي أبدا مع جل الأطروحات التي تتحدث عن «استعادة الخلافة» بينما هي في واقع الأمر تتجاوز عن مرحلة لا أحد يعلم متى ستبدأ ولا كم من الزمن ستقطع. وهنا سيكون السؤال ليس عن ماهية «الحكم الجبري» وزمانه بل أيضا عن ماهية «حكم الطواغيت» وزمانه. ولعل في هذا ما يصيب الكثير من القوى الإسلامية في الإحباط. فالذين يقاتلون «الطاغوت» لبلوغ «الخلافة» لن يختلف حالهم عن الذين سخروا حياتهم للوصول إلى الحكم عبر المنهج السياسي أو الدعوي. فكلاهما لا يدري إنْ كان سيخوض الصراع من أجل الخروج من «الحكم الجبري» أم من أجل الدخول في «حكم الطواغيت».

هذه الإشكالية التي تبدو فيها الأحاديث للوهلة متعارضة أو تثير اللبس تجد تفسيراتها في رواية محب الدين الطبري عن سهل بن أبي خيثمة: «...

الخلفاء بعدي أربعة والخلافة بعدي ثلاثون سنة نبوة ورحمة ثم خلافة ثم ملك ثم جبرية وطواغيت ثم عدل وقسط»، ... . فالعطف هنا يفيد (١) القطع ما بين المراحل، وأن (٢) «الجبر» بوصفه ملك يتضمن صفتي الـ «جبرية وطواغيت» كما تتضمن «الخلافة على منهج النبوة» صفتي الـ «عدل وقسط». وهكذا يمكن ملاحظة أن مرحلة «الحكم الجبري» تجمع، بالضرورة، ما بين قوى «الجبر» العالمية من جهة وقوى «الجبر» المحلية الواردة بصفة «طواغيت» باعتبارها أدوات «الجبر» وليست قوته المركزية.

- **حديث حذيفة**

الحاسم في حديث حذيفة هو الزمن الذي يضع أية أطروحة سياسية في مأزق عقدي عميق. فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يقل: «ثم تكون خلافة» وسكت! بل أتبعها بعبارة: «على منهاج النبوة». والسؤال: لماذا حدد صفة الخلافة القادمة؟ ولماذا «سكت» بعد التحديد!!؟ وما الذي يمكن فهمه بصريح القول من هذه العبارة ونحن نعيش في قلب «الجبر» ونفكر بموجب أدواته؟

لا ريب أنه ثمة تفاضل في المكانة بين أنماط الحكم، فالنبوة هي الأكمل فيما يتعلق بالتوحيد تليها الخلافة وحتى الملك العاض. لكن ما بين الملك العاض وإلى يومنا هذا ثمة نحو ١٤٠٠ عاما لم تكن نبوة ولا خلافة، ورغم أنه كان تحت سقف «التوحيد»، وتحققت فيه خلافة عمر بن عبد العزيز وفتح

القسطنطينية والأندلس وفتوحات عظيمة نشرت الإسلام ووسعت من حدود الدولة الإسلامية في العالم، إلا أنه في ظل الملك العاض ظهرت أيضا الفرق المنحرفة والصراعات الضارية على الحكم وتعرض العالم الإسلامي لغزوات مدمرة كالغزو التتري والحروب الصليبية، وفقد الكثير من أمصاره في أوروبا وآسيا، والأسوأ أن أولى ملامح «الإسلام الشعائري» بدأت تحل محل «الإسلام الشرائعي»، بل أن الشعائر أخذت في التلاشي تدريجيا حتى أنه لم يعد ثمة فرق كبير أو صغير بين من يقيم شعائره ومن لا يقيمها طالما أن الإيمان بالقول دون العمل يفي بالغرض، بحسب منهج المرجئة، بحيث يتساوى البر من المسلمين مع الفاجر والفاسق والظالم والعاصي والفاسد والمفسد والقاتل والعميل والخائن وقاطع الطريق ....

إذن ثمة دخن كبير، ناهيك عن مخرجات «الجبر» التي لا تضاهيها أية مخرجات في أية مرحلة سابقة. وفي هذا ما يكفي من القول أن الأمة، بكل مكوناتها، لم تكن في المحصلة «على منهاج النبوة» أبدا، ولما تزل كذلك! وإنْ كان ثمة من ينكر هذه المحصلة ويزكي هذه الجماعة الإسلامية أو تلك؛ فعليه أولا أن يزن شرعيا بعبارة «على منهاج النبوة» مفاهيم مثل: «الوسطية» و«التوافق» و«التدرج» و«الديمقراطية» و«الشرعية الدولية» و«الدساتير المعادية للدين» و«جواز ولاية الكافر على المؤمن» و«الولاء والبراء» و«إشاعة الفلسفات الوضعية» و«التغريب» و«الحداثة» و«اللبرالية»

و«العلمانية» و«الرأسمالية» أو «فتاوى» أقرب ما تكون إلى «طبيخ النور»(١٧)؟

لم يكرر الرسول صلى الله عليه وسلم، بعد عبارة «على منهاج النبوة»، عبارته التي رافقت الأنماط الأربعة من الحكم: «تكون ما شاء الله أن تكون»! ولا عبارة: «ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها»!! بل فوجئنا بعبارة: «ثم سكت»!!!!!!! ولم يقل ماذا بعد! وهو لا شك سكوت محير يحتاج إلى فقه عميق خاصة وأنه يوحي بأن آخر المراحل سيكون بعدها أمرا ما لا نعرفه أو أنه لن يُقبَل بعدها دينا غير الإسلام. وهنا يحضرنا حديثين للرسول صلى الله عليه وسلم هما (١) حديث «زوي الأرض» و(٢) حديث «الوبر والمدر»، وله وجوه أخرى.

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ الله عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا وَإِنَّ مُلْك أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا ... ».

(١٧) د. أكرم حجازي: **الدورة التاريخية: الإسلام و«طبيخ النَّوَرْ»** (٢ – ١)، على موقع **المراقب**: http://www.almoraqeb.net/main/articles-action-show-id-234.htm

وقَالَ الْإِمَام أَحْمَد: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَة حَدَّثَنا صَفْوَان حَدَّثَنَا سُلَيْم بْن عَامِر عَنْ تَمِيم الدَّارِيّ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ قَالَ: سَمِعْت رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «لَيَبْلُغَن هَذَا الْأَمْر مَا بَلَغَ اللَّيْل وَالنَّهَار وَلَا يَتْرُك اللَّه بَيْت مَدَر وَلَا وَبَر إِلَّا أَدْخَلَهُ هَذَا الدِّين بِعِزّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلّ ذَلِيلٍ عِزًّا يُعِزُّ اللَّه بِهِ الْإِسْلَام وَذُلًّا يُذِلّ اللَّه بِهِ الْكُفْر».

بالتأكيد لن يبلغ ملك الأمة ما زوي للرسول صلى الله عليه وسلم من الأرض؛ ولن يبلغ هذا الأمر: «مَا بَلَغَ اللَّيْل وَالنَّهَار»؛ ولن: «يَتْرُك اللَّه بَيْت مَدَر وَلَا وَبَر إِلَّا أَدْخَلَهُ هَذَا الدِّين بِعِزّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلّ ذَلِيلٍ» إلا إذا كان «على منهاج النبوة». وهنا سر العبارة في الحديث. إذ أن انتشار الدين وبلوغ المُلْك (سلطان الأمة) لا يتحققان إلا إذا عاد الدين نقيا خالصا كما نزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وكأنه، بعبارة خلدونية، «نشأة مستأنفة»، إذ ليس من العقل أو الدين أن تكون «خلافة على منهاج النبوة» يبلغ فيها الإسلام «كل وبر ومدر» في ظل هذا الحطام الهائل الذي يستوطن الأمة منذ قرون أو في ظل ما أفرزه «الجبر» وأشاعه من أيديولوجيات وفلسفات أو ما نتج في ظله من أحزاب وحركات وجماعات. أي، بمعنى أدق، إذا عاد الإسلام أمة وليس شعاب، وشريعة وليس شعيرة.

فتح رومية

المؤكد أننا عرفنا بداية كل مرحلة، لكن من الذي بمقدوره الإحاطة بنهاية أية مرحلة. فقد استمرت النبوة ٢٣ عاما، والخلافة الراشدة أغلقت على ٣٠ عاما، لكن ما بين بداية الملك العاض إلى حدود انطلاقة الثورات العربية مع نهاية العام ٢٠١٠ ثمة قرابة ١٢٨٠ عاما، أما «الحكم الجبري» فقد انطلق رسما مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩، ودخلته الأمة بدء من نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٦، فمن يدري متى ستخرج منه لاسيما وأن التفاوت الزمني في المراحل لا يحتاج إلى بيان؟ وماذا سنجد في هذا التفاوت الزمني الذي لم تعد فيه فترتي النبوة والخلافة الأولى واردتين بعد أن قطعنا في الملك العاض مئات السنين؟ وفي «الجبر» أكثر من مائتي عام؟ وكم سنحتاج من الوقت لو استرشدنا، في التحليل، بسورة «النصر»، حيث فتح مكة، أو حديث «الفتح» الذي بشر فيه الرسول صلى الله عليه وسلم بفتح القسطنطينية وورومية؟

فما بين فتح مكة والتمكين كان هناك وقت طويل للوصول إلى فتح القسطنطينية. فقد فتحت مكة في ٢٠ رمضان سنة ٨ للهجرة، وفتحت القسطنطينية ظهر يوم الثلاثاء ٢٠ جمادي الأولى سنة ٨٥٧ هجرية الموافق ٢٩ مايو / أيار سنة ١٤٥٣ ميلادية. أي بعد نحو ٨٥٠ عاما من فتح مكة. وحتى سنة ١٤٤٤ هجرية الجارية يكون قد مضى على

فتح القسطنطينية ٥٩٤ سنة هجرية. فإذا افترضنا وحدة المسافة الزمنية ما بين فتح القسطنطينية وفتح رومية فمن المفترض أن تفتح رومية بعد نحو ٢٩٠ سنة هجرية من الآن أو أقل بقليل. لكن إذا افترضنا أنها بحاجة إلى فترة مساوية لفتح مكة فسيكون ثمة فارق بنحو ٢٨٣ عاما تضاف إلى الـ ٢٩٠ اللازمة لفتح رومية!!! فهل ثمة مشروع لأية جماعة أو حزب يمكنه أن يصمد لمئات السنين!!!!؟ وهل يعقل أن تعيش الأمة معلقة بحزب أو جماعة تتحدث بصيغة لا أريكم إلا ما أرى ثم تقول هذا من الشريعة؟

لا ريب أن ما قمنا به هو حساب افتراضي، لكنه قد يصح من حيث أن التمكين قد يسبق فتح رومية كما سبق فتح مكة والقسطنطينية من قبل. ومع ذلك فإذا كان من شبه المستحيل التنبؤ بالوقت اللازم لنهاية «الجبر» فمن المستحيل أيضا التنبؤ بالوقت اللازم لبلوغ «التمكين». أما الثابت الوحيد فهو أننا نعلم يقينا بأن عمر «الجبر» قد يكون أطول وقد يكون أقصر، وأن الخلافة القادمة ستقوم وقد لا تكون بالضرورة على منهاج النبوة. لكن أس المشكلة يكمن في أننا حين نفكر بالشريعة فإننا نستعمل الأنماط الأيديولوجية التي أفرزها «الجبر» ووقعنا فيها. والأسوأ من هذا أننا نلزم أنفسنا بهذا النمط من التفكير حتى لو خالف قناعاتنا وعقائدنا!!

(٢) تطبيق الشريعة

هي كـ «الخلافة» تماما! إذ نادرا ما نقع على نص يتحدث عن الشريعة في ظل «الجبر»، أو يجيب على أسئلة من نوع: ما هي الشريعة كما نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم؟ وما هو حالها بالأمس وحالها اليوم؟ وكيف فقدتها الأمة؟ ولماذا اكتفت بالشعائر بديلا عن الشرائع؟ وكيف السبيل إلى إقامة الدين في عالم يخضع بالقوة القاهرة لحكم جبري؟

بداية لا بد من الفصل بين الشريعة عبادةً، لا يصح الإيمان بدونها، وبين الشريعة منهجاً إلى العدالة الاجتماعية. فالمظالم تقع حتى في ظل «تطبيق الشريعة»، والتاريخ الإسلامي يعج في المظالم. وفي السياقات التي نتحدث عنها لا بد من القول أولا أن أي تطبيق للشريعة لا بد وأن يسبقه فهم عميق للواقع الذي تعيشه الأمة. فمنذ الغزو التتري بدأ العالم الإسلامي يفقد الإسلام «شرائع» ويستوطن كـ «شعائر». وقد حدث هذا بسبب الرعب الذي أشاعه التتار ووحشيتهم في التعامل مع المخالفين لاسيما من المشايخ والعلماء الذين انزوى الكثير منهم عن القيام بدوره اتقاءً منهم لشرهم حتى بعد أن دخلوا الإسلام. ولا يخفى القول أن البعض يرى في فرق «الجامية» و«المدخلية» التي تتخذ من

طاعة ولي الأمر» موضوعها العقدي المركزي يُرجع جذورها التاريخية إلى زمن حكم التتار.

الحقيقة الثابتة أن العالم الإسلام كان، في أواخر العهد العباسي، قاب قوسين أو أدنى من السقوط لولا أن تداركه العثمانيون، بتقدير من الله عز وجل، وأخروا سقوطه نحو ٤٠٠ سنة أخرى. لكن الطبيعة الحربية للإمبراطورية العثمانية، فضلا عن تبنيها الصوفية، لم تؤد إلى إحداث فارق في العودة بالإسلام إلى الشريعة. بل أن العثمانيين نادرا ما أولوا اهتماما بالتعليم الديني، أو ظهر من بينهم مجددين في الدين. وكانت النتيجة أنْ أورثوه العالم الإسلامي الدين كما ورثوه من العباسيين .. مجرد شعائر!! حتى أن الغالبية الساحقة من كتابات المؤرخين للعهد العثماني، فيما اطلعنا عليه من مسائل اقتصادية واجتماعية على وجه التحديد، خلت من الإشارة إلى أي حلال أو حرام فيما يتعلق بالربا الذي وصل حدودا خيالية. بل أن المساجد في قرى بلاد الشام خلت حتى من تطبيق الشعائر، وهجرها المسلمون إلى أن غدا الكثير منها مساحات لتخزين القمح وأوكارا لممارسة الزنا وشرب الخمور!!! وبقي هذا الحال إلى حدود منتصف سبعينات القرن العشرين، إلى أن نمت الجماعات الإسلامية وبدأ الحال يتغير.

مع انطلاقة حركة الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر، ومن ثم العلوم الإنسانية، لاسيما علماء الأنثربولوجيا ممن وصفوا بـ «جمّاعي المعلومات» عن الشعوب، وتدفق هؤلاء على العالم الإسلامي، تَنبَّه المستشرقون إلى حالة العالم الإسلامي هذه. ولاحظوا مدى الجهل المدقع بالعلم والدين، حيث بدا العالم العربي لهم، على وجه الخصوص، وكأنه عاد إلى عاداته وثقافته الشفهية الأولى التي اشتهر بها قبل الإسلام.. وهي ملاحظة تشير إلى فقر مدقع حتى في الشعائر. أما الشرائع فقد كانت شبه غائبة كليا. لذا كان سهلا على المستشرقين أن يمارسوا أكبر عملية خداع للأمة حين روجوا للشريعة لا بوصفها نظام حياة بل نظام عقوبات! ثم اختزلوها إلى نظام حدود، إلى أن وصل الأمر باعتبارها مجرد حدَّيْن هما السرقة والزنا!!! وهنا وقعت الطامة الكبرى، حيث كان الناس يتقبلون الشريعة كطقوس يؤديها كبار السن في أحسن الأحوال، لكن دون أن يترتب على تاركها أية عقوبات مادية أو معنوية أو شرعية. أما مع الطرح الجديد للمستشرقين فقد بدت الشريعة كما لو أنها نظام دموي متوحش وظالم.

كانت المرابط الثقافية بمختلف مكوناتها اللبرالية والعلمانية والماسونية قد استوطنت مبكرا في رحاب الإمبراطورية العثمانية، عبر البعثات التعليمية التي توجهت إلى أوروبا ابتداء من أواخر القرن السابع عشر،

كما استوطنت في العالم العربي، أواخر القرن الثامن عشر، انطلاقا من مصر عبر محمد علي باشا وجمال الدين الأفغاني ومخلفاتهما التي وصلت إلى بلاد الشام واستقرت في العاصمة اللبنانية – بيروت. ونجحت الثقافة التغريبية وأدواتها من النخب العلمانية مبكرا في زرع مستوطناتها كدور النشر والترجمة ووسائل الإعلام أو عبر الرموز الثقافية والسياسية والأحزاب العلمانية المحملة بالأيديولوجيات الوافدة.

يقول الله عز وجل في محكم التنزيل عن معادلة الصراع مع ملل الكفر: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾، (البقرة: ٢١٧). هذا الصراع امتد خلال الفترة الواقعة ما بين الملك العاض والوقوع في «الجبر» مع انتهاء الحرب الأولى سنة ١٩١٦، وهي فترة زمنية تقدر بنحو ١٢٨٠ عاما، عدا عن المائة عام الماضية .. صراع مرير انتهى بالأمة إلى هذا الحال. ومع ذلك؛ فمن العجيب أن يظن البعض أن «تطبيق الشريعة» أو بالأصح «إقامة الدين» هو مجرد قرار سياسي يمكن للحاكم أن يوقع عليه كما لو أنه مرسوم ملكي أو جمهوري أو أميري أو سلطاني يعالج قضية وطنية!!! ومن الأعجب أن نجد قوى إسلامية وشخصيات ومفكرين وحتى قوى جهادية تجادل في «تطبيق الشريعة» كما لو أنها مشروع قابل للتطبيق دون دراسات عميقة للغاية تَرْقُب ما حل في الأمة خلال قرون طويلة ومؤلمة.

الذين يتحدثون عن «تدرج» في « تطبيق الشريعة» يمارسون في الواقع عملية هروب صريح، كونهم لا يملكون أصلا موضوعا للتطبيق ولا أدنى آلية أو برنامج موضوعي أو زمني يمكن الاسترشاد به، فضلا عن الاستعمال والفهم الأيديولوجي لمفهوم «التدرج». أما الذين يحتجون بـ «التمكين» ويعيبون على غيرهم عدم «تطبيق الشريعة» ولو بحد واحد فهم يجهلون أو يتجاهلون حقيقة أنهم واقعون في المحصلة ضحية ما روجه المستشرقون.

الواقع أنه ما من تدرج في شريعة اكتملت، مثلما أنه ما من تمكين لأمة واقعة تحت «الجبر». وبالتالي فإن كلا الأطروحتين لا تمتان للحقيقة والواقع بأية صلة، ولا تأخذان الأمر على محمل الجدية بقدر ما تقعان في الأيديولوجيا. فالشريعة هي نمط حياة. وتطبيقها بالكامل يعني أن يكون للأمة أنظمتها التي تعبر عن وجودها الحضاري وهي في حالة الفعل وليس في حالة رد الفعل. بمعنى أن «تطبيق الشريعة» يستدعي استبدال النظم القائمة بنظم خاضعة للشريعة. وهذا يتطلب أن يكون ثمة نظم شرعية، وسياسية وتعليمية وتربوية واقتصادية وتجارية ومالية وثقافية وإعلامية وقضائية وعسكرية وأمنية، بديلة عن النظم السائدة تحت «الجبر».

لكن كم من دعاة «تطبيق الشريعة» أو جماعاتها أخذ بعين الاعتبار أن الأمة تعيش منذ مئات السنين الإسلام باعتباره طقوسا وشعائر وليس شرائع وأحكاما؟ وكم منها تساءل: كيف يمكن أن ننتقل بالإسلام والمسلمين من حالة الشعائر إلى حالة الشرائع؟ وما هي حجم العراقيل التي ستعترض عملية الانتقال؟ وما هي البدائل التي ينبغي توفيرها للمجتمع واحتياجاته المرتبطة في العالم، بحيث تمر عملية الانتقال بسلاسة بعيدا عن الفتن والخسائر والصدامات الاجتماعية المحلية فضلا عن التدخلات الدولية والقوى المضادة التي من المرجح أن لها القدرة الفعلية حتى هذه اللحظة على إفشال أية محاولة في الطريق إلى الشريعة؟

فالذي نعرفه أن (١) «تطبيق الشريعة» في «الدولة القومية» أو في أي اجتماع إسلامي، ولو في أقاصي الأرض، سيؤدي، على الأقل، إلى تدخل النظام الدولي عسكريا بصورة مباشرة إذا عجزت القوى المحلية عن التصدي لها. وأن (٢) هوية الدولة ونظامها السياسي برمتها علمانية وفي مقدمتها بلاد الحرمين، وأن (٣) البنية التحتية للدولة القومية علمانية بالكامل سواء في القضاء أو التعليم أو الصحة أو النقل والمواصلات أو العمل أو التجارة... وأن (٤) «الدولة القومية» في مصر مثلا تستورد ما يعادل ٧٠٪ من سلتها الغذائية والدوائية من الخارج، وأن هناك دول تصل فيها النسبة إلى حدود ٨٥٪. وأن (٥) نظام العملة المحلية ليس

له أية قيمة دولية أو إقليمية في أية مبادلات تجارية أو اقتصادية أو استثمارات وأن (٦) نسبة الحداثة في بعض الدول، بحسب مركز بيو الأمريكي للاستطلاعات، وصلت إلى ٨١٪ كما هو الحال في تونس وقريبا منها في المغرب فضلا عن لبنان وحتى بعض المدن الخليجية، وأن (٧) ثقافة الناس جبرية، وأن (٨) نسبة لا بأس بها من المجتمع ستحارب بشراسة، سرا أو علانية، أية محاولة لـ «تطبيق الشريعة»، وأن هذه النسبة ستبدو خطرة جدا في المجتمعات المعقدة وخاصة في الدول الكثيفة السكان،.....

المسألة هنا لا تتعلق باستشارة الناس أو استرضائهم ليقبلوا بالشريعة، ولا بالإسقاطات التعسفية لبعض الأحاديث في غير مناطات تنزيلها، بل بحال الأمة وزمانها ومكانها وظروفها. إذ لا يصح تجاهل ما راكمته مئات السنين من كوارث، أو ما خلفته من تحولات وتبدلات واختلالات وكأن شيء لم يكن، أو كأن كل شيء متصل لم ينقطع في الزمان ولا في المكان. فهل مجتمع النبوة هو ذاته مجتمع الخلافة أو الملك العاض؟ وهل مجتمعات الأنماط الثلاثة هي مجتمع «الجبر» الذي نعيش!؟ وهل الحكم الشرعي في زمن النبوة كان أسهل منه في زمن الخلافة ناهيك عن الملك العاض، وهل سيكون تطبيقه أسهل أم أصعب في زمن «الجبر»، حيث لا أمة ولا بيئة ولا شريعة ولا قوة ولا مَنَعة؟

يقول الشافعي رحمه الله أن «الفتوى زمان ومكان وواقع حال». لكن الغالبية الساحقة من الفتاوى، التي يجري إسقاطها تعسفيا دون النظر في واقع الحال، تفتقر إلى التأصيل الشرعي والفقهي والموضوعي بحيث تبدو أقرب ما تكون إلى التصريحات السياسية. ولو كانت مؤصلة شرعيا وشاملة فقهيا لتَبيَّن لنا أن إقامة الدين تحت «الجبر» منوط بالقدرة أو الاستطاعة فيمن يقوم على تطبيق الحكم الشرعي مثلما هو منوط فيمن يخضع له. ودون ذلك فهو ليس بحديث شرعي بقدر ما هو حديث أيديولوجي يستجيب فقط لمطالب سياسية وأمنية أو احتياجات حزبية أو قراءات قاصرة عقلا وشرعا.

(٣) نظرية الإعداد

تكاد تكون نظرية الإعداد أهم ما تحتاجه القوى الإسلامية لاسيما الجهادية منها. في حين أن الواقع يؤكد أنها أبعد ما تكون عن مواضع الفقه بها. لكن أطرف ما في النظرية أنها الفاضحة لـ «العقل الجبري» وعيوب العمل.

يقول الله عز وجل:

﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍۢ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍۢ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾، (الأنفال: ٦٠).

المعطى الأول: في الآية يشير إلى أنه ثمة أمر تكليفي واضح يوجب الإعداد لمواجهة ثلاثة أعداء هم: (١) عدو الله، و(٢) عدوكم، و(٣) وآخرين من دونهم يعلمهم الله ولا نعلمهم. وهو أمر رباني صريح لا يقبل إلا التسليم به والطاعة في تنفيذه.

والمعطى الثاني: هو ماهية الأمر الذي يلزم المسلمين بالإعداد لمواجهة ثلاثة أعداء، وهم بالمحصلة أعداء الله، سواء كانوا معروفين أو

مجهولين. لكن الإعداد هنا يتعلق بالمعلومين من الأعداء في حين أن إرهابهم يشمل غير المعلومين.

والمعطى الثالث: هو الذي يحدد مضمون الإعداد. وهو الاستطاعة الواقعة، مبدئيا، ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى، لكنها هنا بموجب العبارة ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، مقيدة بالحد الأقصى. وهي عبارة وردت مرتين في القرآن الكريم، وفي الثانية سبقها أمر بوجوب التقوى، وتلتها أخرى بوجوب السمع والطاعة والإنفاق: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، (التغابن:١٦).

إذن؛ الإعداد لا ينفع معه «الكِبْر» و«الهَوَى». فهو أمر وجوبي لبلوغ أقصى درجات القوة. وفي أقصى مضامينه لا يمكن أن يكون عصيا على التنفيذ، ولا تعجيزا يفوق القدرة على الاحتمال، بل هو في الصميم ضرورة تتطلب استنفاذ الجهد والوسع الواقع حتما في نطاق ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾، مثلما هو بموجب التقوى واقع حتما في نطاق ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾. أما الهبوط في الاستطاعة من الحد الأقصى إلى ما دون ذلك وصولا إلى الحد الأدنى، فهو إخلال جسيم في شروط الإعداد يخرجه من نطاقه الشرعي الموصل إلى الفلاح إلى النطاق الدنيوي.

فإذا خلصت النوايا والتزم القائمون على الإعداد بشرطي إخلاص النوايا والتقوى والهدف منه، فإن الخطوة الأولى في الإعداد هي المعرفة بما تفرضه من وجوب تَوَفُّر قراءة شاملة ودقيقة وملزمة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة: (١) التشخيص الدقيق لهوية الصراع كما هي، و(٢) ومعرفة وزنه محليا وإقليميا ودوليا، و(٣) زمن الصراع ومداه، و(٤) وقدرات العدو ومصالحه وأهدافه، و(٥) القوى الحليفة والمحايدة والخصيمة والمستفيدة، و(٦) الاحتياجات اللازمة من عناصر وأدوات القوة لخوض الصراع، و(٧) الوقوف على نقاط الضعف والقوة.

وتلزم الإشارة، في السياق، إلى أن وجوب الإعداد لبلوغ أقصى درجات القوة ينبغي ألا يتوقف ولو للحظة واحدة، لكنه لا يلزم معه الدخول في الصراع إلى أبعد مدى إلا بموجب ما تفرضه السياسية الشرعية في ضوء وقائع الصراع، كما لا يلزم معه أن يتم استخدام ما تم إعداده بالضرورة. إذ أن توفر أدوات القوة لا يعني بالضرورة استخدامها في وقائع الصراع، فقد يؤدي مجرد امتلاكها إلى الردع أو حتى الهزيمة للعدو دون الاضطرار إلى استعمالها إلا وقت الحاجة.

المسألة الحاسمة في الإعداد بمقتضى ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، أنه ينبني على التكليف الشرعي وليس على الرغبة أو الاختيار. أما المشكلة فتقع غالبا في المدى، أي ما بين الحد الأقصى والحد الأدنى. فإذا كانت الأمة تعيش

في زمن «الجبر» فمن المفترض أن يكون الإعداد في مستوى القوى «الجبرية» المهيمنة، وإذا كان الطموح هو الوصول بالأمة إلى إقامة الدين فينبغي أن يأخذ الإعداد بعين الاعتبار الأوضاع التي مرت بها الأمة، ونقلتها من الشرائع إلى الشعائر، وكذا العقبات والقوى المناهضة التي تحول دون الوصول إلى الهدف. لكن إذا هوى المدى إلى ما هو أدنى فسيعني ذلك أن سقف الإعداد انخفض حتى لو كانت أهدافه المعلنة «تطبيق الشريعة»، وهي كما سبق وأشرنا مصطلح جرى التفكير فيه كما لو أنه مشروع سياسي. بل أن النزول إلى الحدود الدنيا سيعني بالضرورة أن الإعداد فقد صفته الشرعية ولم يعد وفقا لـ ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، بقدر ما يصير وفقا لـ رغباتكم أو لما ﴿تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾، التي تجد صداها في أطروحات أيديولوجية ذات طابع سياسي من نوع دولة مدنية ديمقراطية أو حكومة انتقالية أو مصالحة وطنية أو وحدة وطنية أو ذات طابع قيمي من نوع التسامح والمساواة والتعددية وأخوة الوطن... !!!

ميزة «العقل الجبري» في الإعداد أنه فاضح. إذ من الممكن ملاحظة جماعة تتبنى «تطبيق الشريعة» في حين أن برنامجها السياسي وطنيا من ألفه إلى يائه!! أو مجرد يوتوبيا نظرية لا تنفع لإنجازه ناهيك أن يكون لها مبرر بعد نجاح المشروع!! فكيف يستقيم هذا مع اللوازم الشرعية لنظرية الإعداد؟ ولو افترضنا جدلا أن هذه الجماعة اخترقت «الجبر» وقامت

في الأرض! وشرعت فعلا بـ «تطبيق الشريعة»، فهل تستطيع هذه الدولة أن تتنصل من كونها دولة توحيد تقع على عاتقها مسؤولية المسلمين في شتى أنحاء العالم؟ أم أن «التوحيد» يمكن تجزئته أو حصره في الحدود الوطنية!!؟ ومثل هذا الأمر ينطبق على الجماعات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم دون أن يكون لديها ولو ملفا واحدا عن وزارة تديرها، بحيث تعرف تاريخها وبنيتها وآلية اتخاذ القرار فيها، ومراكز القوى التي تسيطر عليها، وحجم ممتلكاتها، والكائن منها والمفقود، وحجم الفساد والنهب، والمظالم التي وقعت فيها بحق الناس...!! فما هو مستوى الإعداد الذي أنجزته هذه الجماعات لتطبق الشريعة أو لتقيم خلافة أو دولة أو تدير حتى مجرد وزارة؟

الذي فعلته القوى الإسلامية، الجهادية والدعوية والاجتماعية والسياسية، مع التفاوت فيما بينها، أنها في اختياراتها العقدية المحددة ومناهجها المتعددة، دخلت في صراعات أيديولوجية جعلت من التنافس والاستقطاب والإقصاء والإسقاط أولوياتها في العمل، وتبعا لذلك بحثت، ولما تزل، عن النصرة والموالاة والتأييد بأي ثمن أكثر مما عملت في الإعداد. بل أنها بدت أشد شراسة في صراعاتها الأيديولوجية والمسلحة من صراعات القوى العلمانية فيما بينها حين كانت تمتلك السلاح في العقود السابقة.

كلمة

لا أحد، إلا من كابر، يستطيع القول أن أيا من القوى الإسلامية ورموزها مهما بلغ شأنها استطاعت، تنظيميا أو شرعيا، أن تحشد من خلفها الأمة أو تصمد في أية مواجهة سياسية أو عسكرية. ولا يعني هذا التقييم أنها فشلت ولم تُحدث فارقا في الأمة لكنها قطعا عجزت عن حسم أية مواجهة لصالح الإسلام والمسلمين. والأسوأ من هذا أنها بدلا من إعادة تقييم أدائها والتوقف عند مواطن الخلل في أطروحاتها، أخذتها العزة في الإثم وأوغلت في الخطيئة، أو اتجهت نحو التراجع عما سبق وآمنت به أو دافعت عنه .. ولكن بكبرياء وضيع!!! أما لماذا هذه النتيجة؟ فلأن مشاريعها أقرب إلى الهدم منها إلى البناء .. ولأنها سقطت في ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وهذا هو عين « الجبر» بل عين « العقل الجبري».

المحتويات

... لأن ﴿قَوْلُ لَبَشَر﴾، في السياسة والعسكر والأمن والاقتصاد والتجارة والمال والثقافة والتربية والتعليم والعلوم والمعرفة غدا أكثر حضورا من «قَوْلُ اللّهِ»، فقد بدا الدين ونظم التعليم الشائعة متطابقة، مع مدخلات «الحُكم الجَبْري» تطابقا تاما. وغدا الاعتقاد والعبادة والتفكير والتأهيل والتعليم والثقافة والعمل والتجارة والاقتصاد وكافة أشكال التلقي والمعيش، حتى في الأحلام والرؤى، خاضعة لما تفرزه ثقافة «الجَبْريَّة» ومنتجاتها العلمية والمعرفية .. تعيش وتنمو وتنتج وتشتغل وتستهلك وتصالح وتعادي وتنام وتصحو بموجب كينونتها وأدواتها ومناهجها وآلياتها المعرفية والذهنية. وتبعا لذلك صار حال الأمة كما قال عز وجل: ﴿كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾، (الفرقان: ٤٤)!!! أو «غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ». فقد تلقت الأمة من الدين وحقائق التاريخ ما يوافق «الحُكم الجَبْري» ويشرِّع له، ويثبت مرابط النظام الدولي في الحواضر العقدية الثلاث، ويدافع عنها وكأنها مكاسب جليلة، وسايكس-بيكو كأنها أول التاريخ وحاضره ومستقبله. وتلقت من العلوم ما يبقيها تحت سلطانه، وحصلت على التكريم بما جعل من المستبد فيها حكيما، والملحد مؤمنا، والفاشي بطلا، والليبرالي مسلما، والماركسي شهيدا، والعالم الخائن والملبس جليلا، والإعلامي المرتزق مخضرما، والمجاهد إرهابيا. وبررت قوى «الهيمنة» العالمية، وبعض أدواتها، انحطاط الأخلاق والقيم بالحرية، ومظاهر الدعارة بالجرأة، وقدمت العمالة والخيانة وجهة نظر، .... بل أننا وصلنا إلى حد الانسلاخ عن الفطرة ونظريات النوع الاجتماعي وتحدي اللّه عز وجل في خلقه.

9 786256 800076

المراقب
للدراسات والأبحاث الإجتماعية